



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

الموضوع

النمذجة القياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز
الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1996-
(2024

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي - الطور الثاني ل.م.د

إعداد الطالبتين:

صالح شيماء

مناد خديجة

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الرئيس	د. دربال فاطمة الزهراء	أستاذ محاضر - أ -
المشرف	د. بلحية يمينة	أستاذ محاضر - ب -
المتن	د. سي محمد كمال	أستاذ التعليم العالي

السنة الجامعية: 2025-2026



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

الموضوع

النمذجة القياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز
الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1996-
(2024

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي - الطور الثاني ل.م.د.

إعداد الطالبتين:

صالح شيماء

مناد خديجة

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الرئيس	د. دربال فاطمة الزهراء	أستاذ محاضر - أ -
المشرف	د. بلحية يمينة	أستاذ محاضر - ب -
المتن	د. سي محمد كمال	أستاذ التعليم العالي

السنة الجامعية: 2025-2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸

شكر

قال تعالى "ولئن شكرتم لازيدنكم"

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تتحقق الغايات.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذتي المشرفة ""على ما قدّمته لي من توجيهات سديدة ونصائح قيّمة طيلة

فترة إنجاز هذه المذكرة، وعلى دعمها وتشجيعها المستمر

كما أعبر عن خالص امتناني إلى كافة الأساتذة لما بذلوه من جهد في سبيل إيصال العلم والمعرفة، وإلى كل

من ساعدني أو قدّم لي النصّح والدعم، ولو بكلمة طيبة.

ولا يفوتني أن أتوجّه بالشكر إلى أسرّتي الكريمة وأصدقائي الأعزاء على مساندتهم ودعواتهم، التي كانت النور

الذي أثار طريقي حتى وصلت إلى هذه المرحلة.



شيماء

الإهداء

ما سلكنا البدايات الا بتيسيره، وما بلغنا النهايات الا بتوفيقه، وما حققنا الغايات الا بفضلله، فالحمد لله الذي وفقنا

لنتمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية .

اهدي هذا النجاح الى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة، دتم لي سندا .

وبكل حب اهدي ثمرة نجاحي وتخرجي :

ـ الى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل، ولم يخل علي بأي شيء، داعمي الاول وسندي وملاذي بعد الله

"والدي "

ـ الى من جعل الجنة تحت قدميها، واحتضني قلبها قبل يديها، الى من سعت وعانت من أجلي وسهلت لي

الشدائد بدعائها "والدتي "

ـ الى أختي الغالية "فاطمة الزهراء"، رفيقة دربي ورفيقة عمري، التي لم تفارقني يوما وكانت لي خير سند .

ـ الى أخوي "محمد" و "مهدي" انما مصدر الضوء في حياتي .

ـ الى جدي وجدتي، اطال الله في عمرهما .

ـ الى صديقتي خديجة التي أعتر بصداقتها والتي كانت دائما سندا لي .

ـ الى الاستاذة المشرفة "بلحية يمينه" الذي كان لي الشرف الكبير بان تتولى الاشراف على هذه المذكرة، التي لم

تبخل علي بنصائحها خصوصا على المجهودات التي بذلتها في اطار متابعتها الدائمة لهذا العمل فجزاها الله عني

خيلا .

وختاما الى كل فرد من دائرة حياتي، الى كل من زرع في قلبي أملا او اضاف لمسة خاصة في مسيرتي، شكرا لكم

كل باسمه ومقامه .

واخيرا:



خديجة

الإهداء

إلى من كان سبب وجودي بعد الله، إلى من علّمني معنى الكفاح والصبر... أبي الغالي، أطل الله في عمره وأدامه تاجاً فوق رأسي.

إلى منبع الحنان ومصدر قوتي، إلى من سهرت الليالي لأجلي وكانت دعواتها ترافقني في كل خطوة... أمي الحبيبة، حفظها الله ورعاها.

إلى إخوتي، نبض قلبي وسندي في هذه الحياة، الذين شاركوني لحظات الفرح والتعب، دتم لي عزاً وفخراً. إلى صديقتي الغاليتين سناء وشيماء، رفيقات الدرب الجميل، اللواتي كنّ معي في كل خطوة، دعماً وصدقاً ومحبة... شكراً لأنكنّ كنن جزءاً من هذا النجاح.

إلى خالي العزيز، الذي كان لكلماته وتشجيعه الأثر الكبير في مسيرتي، جزاه الله عني كل خير. إلى أستاذتي الفاضلة بلحية يمينية، التي أنارت لي درب العلم بتوجيهاتها ونصائحها القيّمة، وكان لها الفضل في إنجاز هذا العمل، جزاها الله عني خير الجزاء.

إلى كل من ساندني ووقف بجانبي، من قريب أو بعيد... أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

قائمة المحتويات:

الصفحة	المحتوى
I	شكر وتقدير
II	الإهداء
IV	الملخص باللغة العربية
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق
أ	المقدمة العامة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات
3	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
4	الفرع الأول: مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
7	الفرع الثاني: خصائص ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
10	الفرع الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
12	المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الصادرات خارج المحروقات
12	الفرع الأول: مفهوم التصدير وأهميته
14	الفرع الثاني: أشكال التصدير ومحدداته
16	الفرع الثالث: آليات تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات
19	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية
19	المطلب الأول: الدراسات العلمية السابقة
19	الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

الصفحة	المحتوى
23	الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
26	المطلب الثاني: ملخص عن الدراسات السابقة والإضافة العلمية
26	الفرع الأول: ملخص عن الدراسات السابقة
32	الفرع الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
33	خاتمة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)	
33	تمهيد
34	المبحث الأول: دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات وبناء نموذج الدراسة
34	المطلب الأول: دراسة تحليلية وصفية للمؤشرات الممثلة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات بالجزائر
39	المطلب الثاني: النموذج المستخدم ووصف متغيرات الدراسة
42	المبحث الثاني: خطوات تقدير نموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر
42	(Unit Root) المطلب الأول: اختبار جذر الوحدة
44	ARDL المطلب الثاني: تطبيق منهج
45	الفرع الأول: التعريف بنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
48	الفرع الثاني: تقدير نموذج ARDL
49	الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك
51	الفرع الرابع: تقدير معلمات النموذج على المدى الطويل UECM
53	الفرع الخامس: اختبار صلاحية النموذج
54	الفرع السادس: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (CusumandCusumsq)

الصفحة	المحتوى
57	الفرع السابع: تفسير نتائج الدراسة
58	الخاتمة العامة
60	قائمة المراجع
64	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
4	الجدول رقم (01-01): تعريف الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
5	الجدول رقم (02-01): تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
5	الجدول رقم (03-01): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
40	الجدول رقم (01-02): المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية
43	الجدول رقم (02-02): نتائج إختبار KPSS للاستقرارية عند المستوى
44	الجدول رقم (03-02): نتائج إختبار KPSS للاستقرارية عند الفرق الأول
46	الجدول رقم (04-02): يوضح نتائج تقدير ARDL في المدى القصير
49	الجدول رقم (05-02): نتائج إختبار التكامل المشترك (Bounds Test)
50	الجدول رقم (06-02): نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ
53	الجدول رقم (07-02): نتائج إختبار عدم تباين حد الخطأ لعشوائي
53	الجدول رقم (08-02): نتائج إختبار الارتباط الذاتي

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
34	الشكل رقم (01-02): يوضح تطور مؤشر تركيز الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1996-2024
36	الشكل رقم (02-02): يوضح تطور الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 199
37	الشكل رقم (03-02): يوضح تطور تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1996-2024
37	الشكل رقم (04-02): يوضح الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1996-2024
47	الشكل رقم (05-02): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى
51	الشكل رقم (06-02): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير
53	الشكل رقم (07-02): اختبار الاستقرار الهيكلي

قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق
65	KPSS الملحق رقم (1): دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى باختبار
68	الملحق رقم (02): دراسة استقرارية المتغيرات عند الفرق الأول باختبار KPSS
70	الملحق رقم (03): نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى القصير
71	الملحق رقم (04): نتائج اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)
72	الملحق (05): نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ
73	الملحق رقم (06) نتائج اختبار عدم تباين حد الخطأ العشوائي.
73	الملحق رقم (07) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وذلك باستخدام منهجية الحدود للاختبار الذاتي للانحدار الموزع (ARDL) بالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة من 1996 إلى 2024. أظهرت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ كان سالباً ومعنوي (1.18-)، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين الصادرات غير النفطية ومحددات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وكشف التقدير أن تركز الصادرات والإنفاق الاستثماري لهما تأثير سلبي على الصادرات خارج قطاع المحروقات بمعاملات بلغت (-0.55) و (-0.52) على التوالي. بينما ارتبط الائتمان المحلي بعلاقة ايجابية بنسبة 0.08%. هذا ما يؤكد أن النهوض بالصادرات يتطلب توجيه الدعم المالي نحو النشاطات الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدلاً من الاعتماد على الإنفاق الاستثماري غير المنتج.

الكلمات المفتاحية: الصادرات خارج قطاع المحروقات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، نموذج ARDL.

Abstract:

This study aims to investigate the impact of Small and Medium Enterprises (SMEs) on non-hydrocarbon exports in Algeria using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach, utilizing annual data for the period 1996-2024. The empirical results show that the Error Correction Term (ECT) is negative and statistically significant at -1.18, confirming the existence of a long-run cointegration relationship between non-hydrocarbon exports and SME-related determinants. The estimation reveals that both export concentration and investment expenditure exert a negative impact on non-hydrocarbon exports, with coefficients of -0.55 and -0.52, respectively. In contrast, domestic credit exhibits a positive relationship with a coefficient of 0.08. These results suggest that while financial support stimulates export growth, structural rigidities and the nature of public investment remain significant barriers to economic diversification in Algeria.

Keywords: Non-hydrocarbon exports, Small and Medium Enterprises (SMEs), Algeria, ARDL model.

المقدمة

المقدمة

توطئة:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمودا للاقتصاديات الوطنية في جميع انحاء العالم. فهي تلعب دورا حيويا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خارج قطاع المحروقات. وقد قامت معظم الحكومات بدعم ومساندة هذه المؤسسات من خلال تهيئة بيئة اقتصادية مناسبة لها، والجزائر مثل باقي دول العالم، تبنت استراتيجية لدعم وتطوير هذه المؤسسات من خلال اصدار القانون 17-02 الذي يشكل الإطار التوجيهي لتطويرها. كما قامت الدولة بإنشاء العديد من الهيئات والوكالات الحكومية لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة بمختلف الطرق، وإذ كانت المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة فهي أكثر أهمية على مستوى الدول النامية فيمكن من خلال الاهتمام بها وترقيتها وتطويرها ان تساهم في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية لعل من أهمها ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

إشكالية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الوقوف على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر. وتهدف إلى تقييم مدى مساهمة هذه المؤسسات في تنويع الصادرات وتقليل الاعتماد على المحروقات، بالإضافة إلى تحليل الصعوبات والتحديات التي تواجهها، والآليات الممكنة لتعزيز دورها في هذا المجال.

انطلاقاً من ذلك، تبرز الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
2. ما المقصود بالصادرات خارج قطاع المحروقات؟
3. ما أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة

1996-2024 ؟

المقدمة

الفرضيات:

- ❶ الفرضية الأولى: يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لمؤشر تركيز الصادرات (HHI) على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- ❷ الفرضية الثانية: يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للقروض الموجهة للقطاع الخاص (LNDC) على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- ❸ الفرضية الثالثة: يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للإنفاق الاستثماري (LNG) على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- إبراز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- توضيح مفهوم الصادرات خارج المحروقات
- دراسة العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات
- تحليل أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خلال الفترة 1996-2024.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

- تتعرض الدراسة إلى واحدة من أهم التوجهات التي اتبعتها الاقتصاديات الريفية، وهي نقل هيكل اقتصادها من الاعتماد بصفة كبيرة على ريع المحروقات، إلى اقتصاد متنوع لا يتأثر بشكل كبير بالتقلبات العالمية في أسعارها، الذي جعلها رهينة هذا القطاع الذي يؤثر على بنيتها وعلى حالة القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تعتبر راکدة؛
- الأهمية التي يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الاقتصاديات، التي تبنته كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يساهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي، وخلق فرص عمل، إذ تساهم هذه المؤسسات إلى حد كبير في تنويع الأنشطة الاقتصادية؛

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى:

المقدمة

- ارتباطه بالتخصص .
- الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع القياسية.
- إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات .
- الأهمية المتزايدة لهذه المؤسسات في الاقتصاد .
- التعرف على هذا القطاع كفرصة لتطوير مهارات الشباب.

1- حدود البحث:

☞ **الحدود الزمانية:** تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى سنة 2024، حيث تم اختيار هذه الفترة نظراً لأهميتها في تتبع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وكذا الوقوف على مختلف الإصلاحات والسياسات الاقتصادية التي مست هذا القطاع، ومدى انعكاسها على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

☞ **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على الجزائر، حيث تم التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الاقتصاد الجزائري، باعتبارها ميدان الدراسة، وذلك في إطار البيئة الاقتصادية والتنظيمية السائدة في الجزائر.

المنهج المستخدم وأدوات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث وإختبار الفرضيات، تعتمد هذه الدراسة على منهجية متكاملة تجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي. في الجانب النظري: يُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لإستعراض وشرح المفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات. في الجانب التطبيقي: يُستخدم المنهج الكمي القياسي لتحليل أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر. كما سيتم تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) على بيانات السلاسل الزمنية الممتدة من عام 1996 إلى 2024، وذلك بالإستعانة ببرنامجي التحليل الإحصائي EViews وExcel.

2- هيكل الدراسة:

للإحاطة بموضوع الدراسة فقد سنتناول فصلين مسبقين بمقدمة عامة ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي حيث سنتناول في الفصل الأول مبحثين من خلال إعطاء مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المقدمة

والصادرات خارج المحروقات في المبحث الأول اما المبحث الثاني فسندقدم من خلاله الدراسات السابقة والقيمة المضافة وما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة.

اما الفصل الثاني وهو الجانب التطبيقي سنستعرض دراسة تحليلية وقياسية لتحديد العلاقة التي تربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات باستخدام نموذج $ARDL$ خلال الفترة الزمنية 1996 الى غاية 2024 بالجزائر وفي الأخير قدمنا خاتمة عامة تضمنت النتائج المتوصل اليها.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات
خارج المحروقات

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات

تمهيد:

باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي والتي تمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم خاصة في ظل العولمة والتطور التكنولوجي الكبير حيث تحظى في الوقت الراهن باهتمام متزايد من قبل السياسيين والاقتصاديين لما تلعبه من دور اجتماعي واقتصادي فعال جعل أهدافها تتعدى الحدود السياسية والاقتصادية لهذه الدول والتي أصبحت تطمح من خلالها هذه المشروعات إلى دعم الصادرات كونها السبيل الأمثل للتنمية ومواجهة مختلف الأزمات وكذا الانفتاح على العالم الخارجي.

في هذا الفصل سنحاول التعرف على أهم المفاهيم والجوانب النظرية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج قطاع المحروقات حيث تطرقنا إلى مبحثين:

❖ المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

قطاع المحروقات.

❖ المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصادرات خارج قطاع المحروقات

يهدف هذا المبحث في إطار تناول الأدبيات النظرية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات باعتبارها من الركائز الأساسية لتحقيق التنوع الاقتصادي. إذ تحظى هذه المؤسسات باهتمام متزايد في الدراسات الاقتصادية لما لها من قدرة على خلق القيمة المضافة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. لذا سنحاول التعرف على عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطرق لمطلبين، في المطلب الأول مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم يليها مفاهيم أساسية حول الصادرات خارج قطاع المحروقات في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام متزايد لما لها من دور أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق الثروة. تساهم هذه المؤسسات في زيادة الإنتاج، خلق فرص عمل، والحد من المشكلات الاجتماعية كالبطالة والفقر. كما تعد ركيزة مهمة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الاستقرار الاقتصادي للدول.

الفرع الأول: مفهوم، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حاول الاقتصاديون تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم التطور المستمر الذي تعرفه وذلك بالاعتماد على نوع المؤسسة ودورها وأهميتها.

-أولاً: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد عرفت هذه المؤسسات بعدد العمال المستخدمين فيها، وقد اعطي لها أكثر من تحديد، فنجد مثلاً ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصنف ضمن التي يستخدم فيها اقل من 500 عامل، وتقسم الى:

- مؤسسة مصغرة والتي تستعمل بين 1 الى 9 عمال.
- مؤسسات صغيرة والتي تستعمل من 10 الى 199 عامل.
- مؤسسات متوسطة والتي تستعمل من 200 الى 499 عامل. (دقيش و قداري، 2022)

- تعريف الاتحاد الأوروبي:

وضع الاتحاد الأوروبي سنة 1996 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء. (بن العايش، 2018، صفحة 135)

- فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسة تشغل اقل من 10 اجراء.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 اجير وتنجز رقم اعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو أولا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.
- المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 40 مليون أورو، ولا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

- تعريف البنك الدولي:

يتضمن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تستخدمه مجموعة البنك الدولي ثلاث فئات: (لحوسنية و ياسية، 2017، صفحة 185)

- + المؤسسة المصغرة هي المؤسسة التي تشغل أقل من عشر 10 عمال، ولا يتجاوز رقم أعمالها 100.000 دولار.
- + المؤسسة الصغيرة هي المؤسسة التي تشغل أقل من خمسين 50 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها 3 ملايين دولار.
- + المؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل أقل من 300 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 15 مليون دولار.

- تعريف الأمم المتحدة:

تقسم الأمم المتحدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى:

الجدول رقم (01-01): تعريف الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدول الصناعية	الدول النامية	المؤسسات	
99-5	19-15	المؤسسات المصغرة	عدد العمال
499-100	90-20	المؤسسات الصغيرة	
أكثر من 500	أكثر من 100	المؤسسات المتوسطة	

المصدر: (بوشرف و بوخبة ، 2014، صفحة 174)

- تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق اسيا:

لقد اعطى هذا الاتحاد تعريفا حديثا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتمد على مؤشر العمالة كمعيار أساسي والملخص في الجدول التالي:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات

الجدول رقم (01-02): تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدد العمال	المؤسسات المصغرة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة	المؤسسات الكبيرة
من 1 الى 10	من 11 الى 49	من 50 الى 100	أكثر من 100	

المصدر: (عزير، 2018، الصفحات 199-200)

تعريف الجزائر:

منذ الاستقلال، لم تبني الجزائر تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوى في بعض المحاولات، كالذي قدمته وزارة الصناعة سنة 1972 في التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكذا المفهوم الذي تبنته المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة سنة 1983 ولم تضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا في بداية الألفية الثالثة في القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اعتمدت في تعريفها على مزيج بين المعيار الكمي والمتمثل في المعيار المزدوج للعمال ورأس المال و المعيار النوعي والمتعلق بالاستقلالية. (براهيمي، 2023، صفحة 06)

في سنة 2017 سنت الجزائر قانون توجيهي جديد بعد القانون الصادر في 2001، فالمادة 05 من القانون رقم 02-17 الصادر في 10 جانفي 2017، تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلعة أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايين دينار جزائري، أو ألا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، وتستوفي معيار الاستقلالية (الميهوب و بلخير، 2024، صفحة 243).

الجدول رقم (01-03): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال	الحصيلة السنوية
المصغرة	01-09	اقل من 40 مليون دينار	اقل من 20 مليون دينار
الصغيرة	10-49	اقل من 400 مليون دج	اقل من 200 مليون دج
المتوسطة	50-250	400 مليون-4 ملايين دج	200 مليون-1 مليار دج

المصدر: (الميهوب و بلخير، 2024، صفحة 243)

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية اقتصادية بالغة من خلال المساهمة في كثير من الجوانب الاقتصادية، كما ان أهميتها الاجتماعية لا تقل عن سابقتها من خلال بعث الاستقرار العام، وتكمن أهمية المؤسسات الصغيرة (مقداد، سنوسي، و لحمري، 2023، الصفحات 8-9) والمتوسطة في مايلي:

- ❖ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب المدخرات الخاصة لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، حيث أنها تعتبر عنصرا لجذب صغار المدخرين.
- ❖ مساهمتها في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة وقد حققت دول كثيرة مكاسب اقتصادية جراء اتباعها هذا النمط في مختلف مؤسساتها.
- ❖ المحافظة على استمرارية المنافسة من خلال الابتكار والتحسين، وتظهر المنافسة الحديثة في عدة أشكال منها شروط الائتمان والخدمة وتحسين الجودة في الإنتاج.
- ❖ تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من الطلب المحلي وبالتالي اتاحة فرصة للتصدير أكبر لمنتجاتها.
- ❖ تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية: إن الانتشار الجغرافي التي تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقدرتها على تحقيق عدالة التنمية الجهوية مرجعه أن هذه المؤسسات تتمتع بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية وإعادة توزيع السكاني والتقليل من الهجرة إلى المدن الكبرى.
- ❖ حاضنات للمهارات والإبداعات: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعطي فرصة ذهبية لأصحاب المهارات الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة، فكافة المشروعات الكبيرة بدأت صغيرة ثم نمت مثلا: شركة كوكاكولا أسسها بعض الصيادلة عام 1886 ببضعة آلاف الدولارات، ومع الوقت تطورت الشركة وتمكنت من إنشاء أكثر من 400 فرع في كافة أنحاء العالم.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

❖ إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على احتواء المشاكل في المجتمع مثل البطالة والتهميش وما

يترتب عليه من آفات اجتماعية، عن طريق منحهم فرص عمل تمكنهم نوع من الاستقرار المادي.

الفرع الثاني: خصائص ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولاً: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **سهولة التأسيس (النشأة) :** تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيسها وتشغيلها.
- **الملكية والاستقلالية:** ففي معظم الأحيان يكون أملاك رأس المال هذه المؤسسات هم المسيرين لها. (بن أحمد و بن عبد العزيز، 2021، صفحة 338)
- **المرونة:** حيث ان بساطة هيكل التنظيمي وترابط مفردات العمل وعدم وجود اليات بيروقراطية رسمية جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات جعل عملية اتخاذ التغيير نحو الاحسن والأفضل تجري بطريقة أسرع.
- **الجمع بين الملكية والإدارة:** فعادة ما يكون مالك المؤسسة هو مديرها وهذا ما يجعلها أكثر جذب للاستثمارات الصغيرة، اذ يتولى بنفسه العمليات الإدارية والفنية والمالية للمشروع وما تملكه هذه الخاصة من فوائد لصاحب المشروع الفرد. (بن العايش، 2018، صفحة 136)
- **امتصاص البطالة:** حيث تعتبر وسيلة من وسائل خلق العمالة باعتبارها تعتمد على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية.
- **تحقق الأمان الوظيفي:** ان الدولة لا تقوم بتعيين المتخرجون من الجامعة الا نادرا، وبالتالي فان المشكلة التي تواجه الاف بل ملايين المتخرجين الان هي إيجاد منصب عمل، وعلى هذا فان الفرد عندما يفكر وهو طالب في مشروع صغير، فهو بهذا يحل اهم مشكلة في حياته وهي الحصول على فرصة وظيفية متميزة، وبالطبع إذا توافرت هذه الفكرة يكون قد حقق الأمان الوظيفي لنفسه ولغيره فيما بعد. (عدمان و بوعريوة ، 2019، صفحة 148)
- **نقص التكاليف الضرورية للتدريب والتكوين:** تتميز هذه المؤسسات بعدم حاجاتها الكبيرة للتدريب وهذا نتيجة اعتمادها على أسلوب التدريب اثناء العمل بالإضافة الى عدم استخدامها لتقنيات انتاج معقدة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

- توفير خدمات للصناعات الكبيرة: ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (المنتجات محددة، ايدي عاملة) حيث تتم هذه العملية عن طريق ما يعرف بالتعاقد من الباطن.
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية استحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية مل تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية.
- أداة للتدريب الذاتي والإبداع التكنولوجي: تعمل المؤسسات على خلق إطارات تقنية متطورة ذات مهارات عالية مع إمكانية طرح تقنيات جديدة كمصدر للابتكار والإبداع. (رابحي ، 2024، صفحة 576)
- التكامل مع المؤسسات الكبيرة: تلعب دورا هام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية من خلال منحها للمؤسسات الكبيرة ميزة تنافسية عالية ناتجة عن التكامل الإنتاجي الرأسي والأفقي القائم على أساس التعاون المستمر.

ثانيا: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق مجموعتين من المعايير، منها الكمية التي تهتم بالتصنيف اعتمادا على سمات كمية تحدد فروق الاحجام المختلفة، وأخرى نوعية تصنف على أساسها المؤسسات بصورة موضوعية استنادا الى عناصر تشغيل محددة. وعلى العموم، يمكن ايجازها كما يلي:

أ. المعايير الكمية:

وهي الأكثر استعمالا، تعتمد على خصائص كمية متوفرة وبسهولة، ومن أهمها.

● معيار عدد العمال

تتفق العديد من الدول على تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لعدد العمال الذين يشتغلون بها ويختلف استعمال هذا المعيار من دولة إلى أخرى، ففي الدول الصناعية فإن المؤسسات الصغيرة تضم 500 عامل على الأقل، بينما في الدول النامية فهذا النوع من المؤسسات يضم من 120 عامل إلى 100 عامل وحتى أقل، لذلك ما يعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة في الدول المتقدمة 1 حسب معيار حجم العمالة يعتبر مؤسسة كبيرة في الدول النامية، حيث يعتبر هذا المعيار أبسط و أكثر تداول، ذلك أن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمتاز بعدة مزايا أهمها، تسهيل المقارنة بين القطاعات والدول

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

فضال عن كونه معيار ثابت وموحد خاصة أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها كما يمتاز بسهولة جمع المعلومات. (بلعميري ، 2020، صفحة 19).

• معيار رأسمال

يرى بعض الفقه القانوني أن معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية المستخدمة في تكييف حجم المؤسسة باعتباره عنصرا أساسيا في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، في حين يرى البعض الآخر المؤسسات الصغيرة وفقا لنفس المعيار أنها تلك المؤسسات التي ال يتجاوز فيها رأسمال المستثمر حدا أقصى معين يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين هذه الدول لاختلاف أسعار صرف العملات.

• معيار رقم الأعمال

يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم، ويعتبر مقياسا صادقا لمستوى نشاط المؤسسة وقدراتها التنافسية، ويستعمل هذا المعيار بصورة كبيرة في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فهو قليل الاستخدام ويعتبر البعض أنه أكثر ملائمة للمشاريع التجارية منه للمشاريع الصناعية.

غير أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص، ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة نظرا لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع رقم الأعمال، ويسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة، ولكن في الواقع هو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة. (طارق، 2018، صفحة 11).

ب. المعايير النوعية:

تعكس المعايير النوعية الخصائص الوظيفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يتراوح بين مستوى إداري واحد كحد أدنى، وثلاث مستويات إدارية كحد أقصى، والتي يتم التعبير عنها بدرجة التخصص في الإدارة، وشكل الملكية، والموقع والكفاءة، والتكلفة الإنتاجية.

• المعيار القانوني:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة رأس المال وأيضاً مصادر وحجمه، فغالبا ما تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل المشاريع العائلية (شركات أشخاص) والشركات التضامنية أو الوكالات، أو شركات التوصية بالأسهم ولكن عادة ال تكون في شكل شركة ذات أسهم. (سعايدية، 2023، الصفحات 17-18)

- معيار الإدارة (التنظيم):

وتصنف المؤسسة حسب هذا المعيار إلى مؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا توفرت فيها خاصيتين أو أكثر من الخصائص التالية:

- الجمع بني الملكية والإدارة؛
 - الضيق في نطاق العمل؛
 - صغر حجم الطاقة الإنتاجية،
 - تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.
- معيار الاستقلالية: تكون المؤسسة مستقلة إذا امتلكت على الأقل % 50 من اجمالي أموال المؤسسة.
- (ابن بوسحاقي ، 2023، صفحة 17) .

- معيار حصتها في السوق: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تنافسية وليست احتكارية وبالتالي فان حصتها في السوق محدودة.

الفرع الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نجد بعض المؤسسات تعتمد لتمويل نشاطها على مصادر تمويل مختلفة وذلك حسب احتياجاتها وطبيعتها وحجمها، وتنوعت هذه المصادر كالتالي:

■ أولا: مصادر داخلية: تتمثل مصادر التمويل الداخلي في العناصر التالية:

- المدخرات الشخصية ومدخرات الأهل والأقارب: يلجأ أصحاب هذه المؤسسات إلى الاعتماد على مدخراتهم الشخصية لاستثمار، خاصة أثناء مرحلة الانطلاق وكثيرا ما يعتمدون على القروض العائلية أو الاقتراض من عند الأصدقاء بناء على علاقات خاصة بينهم، ويرجع السبب في ذلك إما إلى حرص أصحاب تلك المؤسسات على الحفاظ على استقلاليتهم في اتخاذ القرارات لأنهم يرون في الاقتراض من جهات خارجية تبعية مالية تعوق حرية اتخاذ القرارات، وإما للمخاطر الكبيرة غير المتوقعة لحالة الاقتصاد التي يمكن أن تؤثر على توسيع مشاريعهم أو تعثره، وعلى قدرة هذه المؤسسات على توفير الضمانات

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات

التقليدية اللازمة المعتمدة من أهم متطلبات الحصول على الائتمان من البنوك التجارية. (أحمد، 2024، الصفحات 22-23)

- **التمويل الذاتي:** يعتبر التمويل الذاتي أهم مصدر تمويلي تلجأ إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعاملاً أساسياً في ضمانها واستقرارها، فهي تعتمد على مواردها الذاتية أو الخاصة لتأسيس نشاطها قبل التفكير في البحث عن مصادر تمويلية خارجية ويعرف انه: "الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية. وهو يمكن المنشأة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة رأس المال العامل. أي أنه يمثل تراكم المدخرات الناتجة عن الأرباح المحققة بفعل النشاط العادي أو الاستغلالي للمؤسسة والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة، أما قدرة التمويل الذاتي فهي تمثل التمويل المتولد عن النشاط الاستغلالي والمالي والاستثنائي للمؤسسة خلال الدورة الإنتاجية، وعليه يمكن تقديم معادلة لكل منهما كما يلي: " (زيرق، 2017، صفحة 21)
- قدرة التمويل الذاتي = نتيجة الدورة الصافية + حصص الإهلاكات + حصص المؤنات**

والمخصصات ذات الطابع الإحتياطي

أما

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة

- **ثانياً: مصادر خارجية:** ولضعف إمكانيات التمويل الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أصبح لزاماً عليها اللجوء إلى مصادر خارجية من أجل تمويل بعض احتياجاتها المالية، وتتمثل هذه المصادر في:
- **التمويل المصرفي:** حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض وهذا وفق شروط و ضمانات متفق عليها بين الطرفين وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى وقروض استثمارية طويلة المدى وغالبا القروض الاستغلالية هي الأكثر استعمالاً لمواجهة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآنية. (الشريف و بومود ، صفحة 04)
- **التمويل عن طريق الهيئات والمؤسسات المتخصصة:** أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلى أن مصدرها ليس البنوك وإنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية ويكون من أبرز أهدافها

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة ويكون نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (الحبيب و بابا حامد ، 2017، صفحة 199)

○ **التمويل عن طريق الشركات الكبرى:** هناك العديد من الشركات الكبرى التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة وتقدم لها الخبرات الفنية والإنتاجية، وإن كان الدافع الرئيسي وراء ذلك هو الربح والفائدة فمثال بعض الشركات الكبرى تسعى للدخول في المشروع الصغير لضمان توريد منتجاته لها كأحد المدخلات المطلوبة في العملية الإنتاجية الخاصة بها. (حنيفي، 2019، صفحة 81)

○ **التمويل غير الرسمي:** يحصل عليه من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة. غالبا ما يتم الاقتراض من الأهل والأقارب والأصدقاء وهو المصدر الشائع للاقتراض، تتميز هذه القروض بكونها غالبا ما تتوفر بشروط ميسرة وبدون أية إجراءات معقدة. فعادة ما يقدم هذا النوع من التمويل بدون ضمانات كبيرة وكذا بدوه فوائد ودون آجال محددة بسبب العلاقة الشخصية مع مالك المشروع. أيضا من مصادر التمويل الغير رسمي مدينو الرهونات، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار والائتمان... إلخ. (حنيفي، 2019، صفحة 79)

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الصادرات خارج المحروقات

تكتسي الصادرات خارج قطاع المحروقات أهمية بالغة باعتبارها أحد المحركات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي. ونظرًا لما تشهده الأسواق الدولية من تقلبات مستمرة في أسعار المحروقات، تسعى الجزائر إلى ترقية هذا النوع من الصادرات كخيار تنموي طويل المدى، الأمر الذي يستدعي الوقوف عند المفاهيم الأساسية المرتبطة بها، وهو ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم التصدير وأهميته

تلعب عملية التصدير دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية لذلك تعتبر الدولة عملية تفعيل التصدير أمر مهم وذلك لما يعود به من فائدة على اقتصادها.

أولا: مفهوم التصدير

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالصادرات ويمكن ذكرها كما يلي:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

أ. التعريف الأول: يمكن تعريف الصادرات على أنها عملية تقوم ببيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج،

كما تعرف أيضا على أنها انتقال السلع وسواها من الخيارات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان

أخرى لتسويقها في أسواق عالمية. (مركب أ.، 2025، صفحة 53)

ب. التعريف الثاني: هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع وخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير

المقيمين في البلد. (جداه و مداني ، 2023، صفحة 54)

ج. التعريف الثالث: عرف فريد النجار التصدير على أنه "مدى قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات

سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى أسواق دولية وعالمية أخرى، بغرض تحقيق أهداف

الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات

جديدة وغيرها. (عقومة و جنبيدي ، 2020، الصفحات 528-529)

د. التعريف الرابع: يقصد به بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير آخر من أحد الأسواق

التي تحقق السلعة فائضا في إنتاجها السوق آخر تمثل في ونفس السلعة جزء من احتياجها. (بن طيرش ، 2017،

صفحة 73).

ومن خلال التعريفات السابقة نرى ان التعريف الشامل لمصطلح التصدير، هو عبارة عن العملية التي تشمل بيع

مختلف السلع المنظورة وغير المنظورة من الأسواق الوطنية الى الأسواق الخارجية.

ثانيا: أهمية التصدير

تبرز أهمية الصادرات من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديدة واصلاح العجز في ميزان

المدفوعات وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي وتحقيق معدلات نمو مطردة وذلك كما يلي: (مداني و

شنوف، 2021، صفحة 45)

✚ **جذب الاستثمار المحلي والأجنبي**: يعتبر الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير وهو ما أكدته

العديد من التجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة

بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية فالتكنولوجيا الحديثة تساهم في تطوير المنتج وخفض تكلفة انتاجه.

✚ **خلق فرص عمل جديدة**: يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة وقد اكدت ذلك تجارب

العديد من الدول، فقد تمكنت عدة دول من شرق آسيا من خلق فرص عمل جديدة، والرفع من معدلات

نموها باستخدام التوجه التصديري بحيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

✚ **إصلاح العجز في ميزان المدفوعات:** تعتبر الصادرات أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحمية للبلد وأسعار الصرف، فالصادرات تلعب دورا رئيسيا ومباشرا في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري.

الفرع الثاني: أشكال التصدير ومحددات

أولا: أشكال التصدير

تتمثل اشكال التصدير فيما يلي:

❖ **التصدير المباشر:** في هذه الحالة، تتمتع المؤسسة التي ستقوم بالتصدير بالاستقلالية في تسيير نشاطها

التجاري، بحيث تعمل على إقامة علاقات مع العملاء المحليين، وتتعرف على العادات والتنظيمات

التجارية الدولية من اجل اكتساب الخبرة في السوق الخارجية.

وبالتالي يستلزم وجود موارد لوجيستية، إدارية، مالية، تجارية، مع توفير الكمية اللازمة في السوق المستهدف،

وتقع مخاطر التسويق في الخارج على المؤسسة. اي ان المؤسسة المصدرة تقوم بتصدير منتجاتها من دون

اللجوء الى وسيط او طلب مساعدة منه، ويكون ذلك عن طريق وضع مديرية او مصلحة متخصصة في

التصدير، وتكون مسؤولة عن البحث واستهداف أسواق خارجية، او من خلال إقامة فرع خاص من اجل تسيير

مبيعات المؤسسة في الخارج، او تعيين وكيل أجنبي يقوم ببيع منتجات المؤسسة نيابة عنها ولصالحها. (سعود،

2024، الصفحات 209-210)

❖ **التصدير غير المباشر:** يعد التصدير غير المباشر الطريقة الأكثر شيوعا في اقتحام الأسواق الخارجية،

ويقصد به ذلك " النشاط الذي يترتب على قيام المؤسسة ما ببيع منتجاتها الى مستفيد محلي يتولى عملية

تصدير المنتج الى الأسواق في الخارج سواء كان المنتج بشكله الأصلي او بشكله المعدل.

يطبق هذا النوع من التصدير عادة المؤسسات حديثة العهد بالتصدير الى الأسواق الخارجية، وذلك لأنها

تتضمن اقل استثمارا وقل مخاطرة، وهذا النوع لا يكلف المؤسسة أي تعيين لأيدي عاملة في الخارج، فالوسيط

التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي وطريقة التعامل في الأسواق الأجنبية المستهدفة خارجيا. كما

يتم أيضا عن طريق وكلاء التوزيع، وشركات متعددة الجنسية وفروعها والمشروعات المشتركة، وعمليات البناء

والتشغيل وغيرها من صيغ إدارة الاعمال الدولية. (مطيع و بن سحنون ، 2022، الصفحات 211-212).

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات

❖ **التصدير المشترك والمنظم:** هو نوع من التعاون بني عدة مصدرين يشاركون في اهتمامات تصديرية متشابهة. يعتبر هذا الأسلوب طريقة مبتكرة لتنظيم الأنشطة التصديرية، حيث تتعاون الشركات معا في تنظيم معين يهدف إلى تعزيز وتحسين فعاليتها في مجال التصدير. (بن شيخة ، 2025 ، صفحة 61).

ثانيا: محددات التصدير (مؤشرات)

- سنحاول عرض أهم المؤشرات المتعلقة بعملية التصدير والتي توضح لنا بنية اقتصاد الدولة، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي: (بيبي و صلعة ، 2019 ، الصفحات 464-465)
1. **نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي للدولة:** وذلك باعتبار أنا الما خصصت الدولة جزءا كبيرا من انتاجها للتصدير، كان ذلك دليلا على اعتماد كبير للدولة على الخارج، وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية اندماجا كبيرا، غير أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات الى الناتج، فقد ترتفع هذه النسبة أيضا في تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الاجنبي الضروري لاستيراد السلع الاستثمارية والتقنية اللازمة لإقامة قاعدة إنتاجية تمهد لاستقلالها على المدى البعيد، فالعبرة هنا هي بنمط استخدام حصيلة الصادرات.
 2. **نسبة تغطية الصادرات للواردات:** وذلك باعتبار أن العبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها، أو بارتفاع نسبة الواردات وحدها، وإنما يجب أن يضاف إلى هذا وذا عامل اخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات والواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، حتى لا تضطر للاستدانة والوقوع في تبعية الديون الاجنبية، وربما يكون من المناسب في بعض الظروف إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية، أي إلى جملة الواردات بعد إستبعاد الواردات من السلع الرأسمالية.
 3. **درجة التركيز السلعي للصادرات:** ونقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو مجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، عندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية الى جملة صادرات الدولة ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مأمونة تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة وتزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة ومن ثم تزداد احتمالات تبعيةها للخارج.
 4. **النسبة التي تخصص للتصدير من الانتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية:** يشير هذا المؤشر إلى النسبة المخصصة للاستخدام المحلي من الانتاج المحلي سواء لغرض الاستهلاك النهائي

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات

أو التصنيع، حيث يعبر هذا المؤشر على مدى تكامل الاقتصاد المحي من زاوية التقارب بين نمط الانتاج ونمط الاستهلاك، فالأصل ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي وانما تكون امتدادا طبيعيا له. (مومن، 2023، الصفحات 34-35)

5. مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات: يبرز هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على عدد قليل أو كبير من الدول أو تكتل من التكتلات الاقتصادية في تصريف صادراته.

الفرع الثالث: استراتيجيات وآليات تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات

تشكل عملية تطوير واحياء القطاع التصديري جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد في ميدان التجارة الخارجية، مع التركيز على الأهداف، المنافع، والأدوات المستخدمة. فما الذي يميز بعض الدول عن غيرها في هذا المجال؟ الجواب يكمن في الإدارة الشاملة والاختيار الأمثل للأدوات الفعالة التي تتوافق مع خصائص الاقتصاد وتستند إلى موارده وقدراته.

العديد من الدول، وبالأخص الدول النامية، تبذل قصارى جهدها لتطوير وتنويع صادراتها من السلع والخدمات بهدف جذب المزيد من العملات الأجنبية وتمويل عمليات التطوير الاقتصادي. وتحقيق ذلك يتطلب اعتماد استراتيجيات وآليات متعددة لتحسين صادراتها، مع الحرص على عدم الاعتماد الكلي على تصدير المواد الأولية كالمحروقات.

-أولا: سياسة الدعم والإعانات (صلواتشي ، حبشي ، و حبشي، 2020، صفحة 151)

تنقسم سياسات الدعم الى مباشرة وغير مباشرة، فالمباشرة تتمثل في تقديم الدعم المالي للمصدرين او اعفائهم من الضرائب، كالإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات واعفاء مستلزمات الإنتاج الموجه للتصدير والمعاد تصديرها من الرسوم الجمركية ، او منحهم قروضا لتمويل الصادرات بفوائد ميسرة ، اما سياسات الدعم غير المباشرة فتستهدف دعم خدمات المياه والكهرباء للأنشطة التصديرية، لكن هذه السياسة رغم أهميتها مرتبطة بعدم ارتباط الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة و عليه يجب استغلال المدة المتبقية قبل الانضمام للمنظمة في تفعيل سياسات الدعم بشكل مكثف مع الاخذ بعين الاعتبار:

ان يرتبط حجم الدعم المقدم للمشاريع التصديرية بمدى انتاجيتها، رفع الدعم عن المنتجات التي لا تغطي أسعارها مستلزمات الإنتاج المستوردة، حجم الأسواق الخارجية المستهدفة، الاتفاقيات التجارية.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

ثانيا: السياسات الجمركية

تتعدد الأنظمة الجمركية التي تستعمل لتشجيع الأنشطة التصديرية، ومن أشهرها ما يلي:

نظام الإيداع: ويقصد به إيقاف تحصيل الرسوم الجمركية المقررة على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة لفترة زمنية محددة.

المناطق الحرة: هي مناطق مخصصة لممارسة الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية دون الخضوع للرسوم الجمركية وذلك تشجيعا للصناعات التصديرية لهذا تسعى الدول لجعلها جذابة للاستثمارات بوضع عدة تسهيلات ومزايا وحوافز واعفاءات ضريبية للمستثمرين، وقد بادرت السلطات الجزائرية بتوفير الأطر القانونية لإنشاء المناطق التصديرية الحرة في التراب الوطني من خلال اصدار المرسوم التنفيذي رقم 320/94 المؤرخ في 1994/10/17 المتعلق بالمناطق الحرة، ويتم فيها جميع العمليات التجارية، كالاستيراد، والتصدير، وإعادة التصدير، والتخزين، والتحويل، شرط ان توجه منتجات الشركات للتصدير مع السماح بتسويق جزء من السلع داخل الوطن وفق القوانين التي تنظم التجارة الخارجية.

وتم الإعلان رسميا عن انشاء اول منطقة حرة بالجزائر في سنة 1997 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 106/67 المؤرخ في 1997/04/05 المتعلق بإقامة المنطقة الحرة ببلارة بولاية جيجل، وتم اختيار منطقة بلارة نظرا للموقع الاستراتيجي والمؤهلات التي تتمتع بها المنطقة، ورغم هذه الامتيازات والتسهيلات المقدمة الا ان التجربة لم يكتب لها النجاح بسبب عوامل عدة أهمها الجانب الأمني والفترة التي كانت الأكثر دموية في تاريخ الجزائر. الا ان الوضع الأمني شهد تحسنا تدريجيا مما وفر بيئة مغرية تدفع الى إعادة بعث وانطلاق المنطقة الحرة ببلارة، ولبلوع الترقية الحقيقية للصادرات خارج المحروقات فانه يجب الاخذ بعين الاعتبار عند اختيار الصناعات ورسم السياسات والأدوات التحفيزية في النقاط التالية

- الاهتمام بالصناعات التي تنتج سلعا تنافسية، والتي يمكنها الانتشار في الأسواق الخارجية مستقبلا.
- اختيار وتشجيع صناعات التصدير القائمة فعلا على رفع القدرة التنافسية، والتي تعتمد على المنتجات الأولية المحلية.

- ان لا تنافس المنتجات المصنعة في المنطقة الحرة المنتجات المحلية.
- تشجيع الصناعات التكنولوجية والتي تطور من خبرات الإطارات الوطنية.

ثالثا: السياسات التوجيهية (دحو، 2016، الصفحات 35-36)

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

تتمثل السياسات التوجيهية في الإصلاحات والبرامج التي دف إلى خلق البيئة المواتية لتنمية قطاع

الصادرات،

وتأتي أهمية مثل هذه السياسات من حقيقة أن السياسات التجارية والصناعية التقليدية لم تعد ملائمة لدعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الدولية أمام عولمة الاقتصادات وتحرير التجارة الدولية. إن تحرير التجارة الخارجية على مستوى الرقابة الجمركية وغير الجمركية يجعل السياسات التنظيمية وإجراءات التجارة الخارجية كإجراءات التصدير والإجراءات الإدارية وإجراءات الرقابة والمعايير التقنية مكونات مهمة في التأثير على تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية، وبالتالي فإن دور الدولة في هذا الجانب لا يقل أهمية عن دورها في إطار السياسات التجارية التقليدية.

ويتمثل أهم أدوات السياسة التوجيهية فيما يلي:

-تدريب المهارات: أي تأهيل الكوادر المهنية وإعداد القيادات القادرة على كشف واستغلال الفرص التصديرية وغزو الأسواق من خلال:

1. وضع سياسات تعليمية وتدريبية ناجحة تستهدف في المقام الأول الإلمام بالعلوم والتكنولوجيا الحديثة وتنمية ملكيات الإبداع والابتكار وتنمية مهارات التسويق والتفاوض الدولي.
2. التوعية بأهداف واستراتيجيات تنمية الصادرات في ضوء المتغيرات الاقتصادية والتجارية المعاصرة.
3. توفير مناخ وطني تنافسي وتهيئة بيئة أعمال ملائمة للمستثمرين الوطنيين والأجانب من أجل نقل تكنولوجيا وأساليب الإنتاج والتنظيم الحديثة.
4. إعادة هيكلة وتحديث الصناعة بشكل يخدم تنافسية صادرات هذه القطاعات، ويتضمن تحديث الصناعة بالإضافة إلى عمليات تقليص الوزن الزائد للمؤسسة من تسريح للعمالة الزائدة والتخلص من الأصول غير المنتجة، عمليات ترميم وإعادة هندسة خطوط الإنتاج وذلك بالاستثمار في التكنولوجيا الحديثة مما يكفل من زيادة في الكفاءة الإنتاجية وتنظيم العمليات الإنتاجية.

رابعا: بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري (هرقة و بومعزة ، 2022، صفحة 15)

يتميز التصدير بأنه نشاط يعتل مع كافة قطاعات النشاط الاقتصادي في الداخل، ويتعامل كذلك مع متغيرات الأسواق العالمية، ومن ثم إنشاء إدارة وطنية لمتابعة تنفيذ النشاط التصديري بصورة متكاملة يعمل على إزالة الاختناقات ونقاط التعثر بدءا من مرحلة الإنتاج واية بتقديمها إلى السوق بمراحل التجهيز والتعبئة والتغليف،

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

والنقل وما يصاحبها من خدمات التمويل والتأمين العالمي مروراً والإجراءات الجمركية والشحن للأسواق الخارجية حتى الوصول إلى منافذ التوزيع، وما يسبقها من حملات ترويجية ودعائية، لتصل إلى المستهلك النهائي في هذه الأسواق.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

المطلب الأول: الدراسات العلمية السابقة

الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية

لقد نالت الدراسات السابقة قسطاً وافراً فيما يتعلق بموضوع المؤسسات الاقتصادية غير ان الدراسات تتناول في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجدها قليلة بالرغم من الأهمية البالغة التي يكتبها هذا الموضوع وفي هذا المجال يمكننا استعراض الدراسات التالية:

- 1) دراسة (شنوف و مداني، 2021) سعت هذه الورقة البحثية الى ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وبيان مدى مساهمتها في تنويع الاقتصاد الوطني والحد من التبعية لقطاع المحروقات في ظل التقلبات المستمرة في أسواق النفط العالمية، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لتحليل بعض الإحصائيات والنتائج ، والتي تبين من خلال النتائج المتوصل إليها في البحث أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت بشكل ضئيل لم ترتقي إلى المستوى المطلوب الذي يجعل منها بديلاً تصديرياً منافساً للمحروقات.
- 2) دراسة (كلثوم و بن عبد العزيز، 2021) تهدف هذه الدراسة الى التعرف على قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشخيص واقعها بتحديد تعدادها وتعداد العمالة فيها، تطورها وكذا النشاطات المهيمنة والتي تمكنها من تعزيز مكانتها في الاقتصاد الجزائري واعتبارها كأحد القطاعات المعمول عليها من اجل تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكيفية مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات مستندين على الاحصائيات التقارير والتي تقدمها المؤسسات والهيئات الرسمية ، وتوصلت نتائج الدراسة الى ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال لم يصل الى مستوى المساهمة المرجوة منه في تنويع الصادرات خارج المحروقات يعزى ذلك الى الكثير من المشكلات التي اقعدتها عن القيام بدورها في تنمية الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

- (3) دراسة (سعيدة و جعفر ، 2021) تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2005-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR ، وقد اختبرت الدراسة أثر تطور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حصيلة الصادرات غير النفطية الجزائرية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود عدم وجود علاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحصيلة الصادرات غير النفطية في الجزائر، وهذا معناه أن تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- (4) دراسة (حمشة و خوني ، 2022) تهدف هذه الدراسة الى معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإبراز دورها في الاقتصاد الوطني ومدى مساهمتها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، توصلت هذه الدراسة الى ان تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر وان مساهمتها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات متواضعة لم تكن في المستوى المطلوب رغم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة في مراقبة المصدرين وتذليل عقبات العملية التصديرية.
- (5) دراسة (شليغم و صيد ، 2022) هدفت هذه الدراسة الى بيان الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2019، وهذا كون هذه الأخيرة تعتبر من بين المصادر الحيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية. واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وقد أظهرت نتائج قياس أثر القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات ان هناك علاقة سلبية بين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات إضافة الى وجود علاقة طردية بينهما.
- (6) دراسة (دلال، 2023) هدفت هذه الدراسة الى ابراز واقع الاقتصاد الجزائري باعتباره أحد الاقتصاديات الريعية المعتمدة على المحروقات، كما سعت الدراسة الى تسليط الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التوجه نحو التدويل والمساهمة في رفع الإنتاجية وتنويع الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت نتائج الدراسة الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدولة في الجزائر لم تتجاوز 4467 مؤسسة ومنه تولدت قناعة بضالة توجهها نحو تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال التدويل، فرغم تطور الذي عرفته صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الأخيرة إلى أن نسبتها من إجمالي الصادرات مازال ضعيفا لا يتعدى 31 بالمائة، أما عن الاستثمار الأجنبي فقد لوحظ ضعفه في تنمية صادراتها، ويرجع ذلك إلى توجه هذه الاستثمارات لقطاعات ليست موجهة للتصدير.

(7) دراسة (بلخير و الميهوب ، 2024) تهدف هذه الدراسة الى معرفة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز وتعظيم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وتركز الدراسة على تحليل وضع هذه المؤسسات وتطورها، واختبار وجود علاقة التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 2001-2022، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، اما في الجانب التطبيقي اعتمدت على المنهج الكمي والقياسي من خلال صياغة نموذج هيكلي باستخدام أحد الأساليب الإحصائية الذي يساعد في الكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة، والمتمثل في الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، توصلت الدراسة الى ان مؤشر التطور في الدراسة له تأثير معنوي في الاجل الطويل، وقد كان معامل الانحدار إيجابيا، مما يدل على وجود علاقة طردية بين تطور ونمو المؤسسات وزيادة الصادرات غير النفطية.

(8) دراسة (مركب أ.، 2025)، تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023، بالاعتماد على نموذج الآثار العشوائية. وقد اعتمد الناتج المحلي الإجمالي متغيرًا تابعًا، والصادرات خارج المحروقات متغيرًا مستقلًا، مع إدراج إجمالي تكوين رأس المال الثابت كمتغير مُعدّل. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات النموذج، إضافة إلى وجود علاقة تكامل مشترك تعكس توازنًا طويل الأجل بينها. غير أن الصادرات خارج المحروقات لا تزال تشكل نسبة محدودة من إجمالي الصادرات، مما يبرز أهمية تنويع الاقتصاد الجزائري والحد من الاعتماد على العائدات النفطية.

(9) دراسة (مراد و دقيش ، 2025) تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1991-2024، عبر نماذج ECM و FMOLS، واعتمدت على المنهج الوصفي والقياسي، توصلت نتائج الدراسة الى ان الصادرات غير النفطية تساهم في النم والاقتصادي على المدى الطويل، دون دلالة إحصائية على المدى القصير، في حين ان صادرات الطاقة تظهر تأثيرا إيجابيا ومباشرا

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

في الاجلين. واما فيما يخص معامل تصحيح الخطأ (-1) EC فكان سالبا ومعنويا عند مستوى المعنوية 5%، حيث ان الاختلال في التوازن يصحح كل سنة بمقدار 30.07% لمدة 3 سنوات و 11 شخرا و 6 أيام. (10) دراسة (عبابسة و عياش، 2025) هدفت هذه الدراسة الى ابراز واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل دور هذه المؤسسات في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع تنوع الصادرات والولوج الى الأسواق الدولية. وتوصلت النتائج الى ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر، وان مساهمة معتبرة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، رغم وجود عدة معوقات تحد من فعاليتها التصديرية، الامر الذي يستدعي تكثيف الجهود الحكومية لمرافقة المصدرين وتذليل العقبات المرتبطة بالعمليات التصديرية.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

(1) دراسة (Belkaid, B., & Boussouf, A., 2022)، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج قطاع النفط والغاز في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، وذلك من خلال دراسة اقتصادية قياسية. أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة إيجابية بين الصادرات خارج قطاع المحروقات وعدد الشركات الصغيرة والمتوسطة، غير أن هذه العلاقة تبقى ضعيفة من حيث الأثر الكمي. إذ إن زيادة عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 1% لا تؤدي إلا إلى ارتفاع طفيف في الصادرات خارج المحروقات يقدر بـ 0.001%. ويعكس هذا الضعف محدودية مساهمة هذه الشركات في النشاط التصديري، وهو ما يرتبط بجملة من العراقيل، أبرزها القيود التنظيمية والتشريعية، شدة المنافسة الأجنبية.

(2) دراسة (Arnouz, A., & Hamdani, M., 2024)، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تحقيق تنوع الصادرات. واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، مدعماً بدراسة حالة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2022. وقد أظهرت النتائج أن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة عرف نمواً ملحوظاً من حيث الكثافة، غير أن هذا التطور ما يزال دون المستوى المطلوب مقارنةً ببعض الدول الأخرى. كما بينت الدراسة أن مساهمة هذه الشركات في الصادرات تبقى محدودة جداً قياساً بإجمالي الصادرات الوطنية.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

(3) دراسة (Alaoui, Z., & Bellal, B., 2024)، تؤكد نتائج هذه الدراسة الأهمية الاقتصادية المتزايدة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو خارج قطاع المحروقات، وذلك بالنظر إلى ما يتمتع به هذا القطاع من مرونة وقدرة على التكيف مع التحولات الاقتصادية، فضلاً عن دوره في خلق فرص العمل. وقد أظهر تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) وجود علاقة تكامل مشترك بين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنتائج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، ما يعكس ارتباطاً طويلاً الأجل بين المتغيرين. كما بينت النتائج وجود أثر إيجابي للقيمة المضافة لهذه المؤسسات على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2022.

(4) دراسة (EDOBOR, A. T., UGWUMBA, E., & OKPALA, N. R., 2024)، تتناول هذه الدراسة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنوع الاقتصادي لنيجيريا، باستخدام بيانات الفترة من 1983 إلى 2023. وقد اعتمدت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) والتكامل المشترك. وكشفت نتائج الدراسة أن المتغيرات التفسيرية (معدل التضخم، وإنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقروض البنوك التجارية، وأسعار الفائدة) ترتبط ارتباطاً إيجابياً ودالاً إحصائياً بالتنوع الاقتصادي لنيجيريا، على المديين القصير والطويل. كما تبين أن قروض البنوك التجارية وإنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤثران بشكل كبير على دور هذه المؤسسات في تنوع الاقتصاد النيجيري.

(5) دراسة (Lamraoui, 2024) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على تنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1999-2021. ولتحقيق هذا الهدف تم قياس درجة تنوع الصادرات باستخدام مؤشر هير فينديل هيرشمان كمتغير تابع، وتم عرض تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العامة والخاصة) كمتغير مستقل، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وقد أظهرت النتائج أن التحليل الاقتصادي القياسي الذي تم الوصول إليه باستخدام برنامج 10 eviews ان زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لها تأثير إيجابي على تنوع الصادرات، إلا أن العدد الحالي لا يزال غير كاف لتحقيق درجات التنوع المستهدفة.

(6) دراسة (Trari & Gouaich, 2024) تهدف هذه الدراسة إلى تحليل قيود التصدير التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مع التركيز على العوائق المرتبطة بالبنوك المحلية. وتنطلق الدراسة من واقع أن تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات يعد خياراً استراتيجياً، إلا أن المؤسسات الصغيرة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

والمتوسطة لا تزال تواجه صعوبات متعددة تعيق ولوجها الى الأسواق الخارجية. واعتمدت الدراسة على المنهج النوعي من خلال اجراء مقابلات شبه مهيكلة مع عينة من 45 مؤسسة، شملت مؤسسات مصدرة، وأخرى تسعى الى التصدير، بالإضافة الى مؤسسات توقفت عن التصدير. وقد أظهرت نتائج الدراسة ان القيود التمويلية، وضعف اليات دعم وتمويل الصادرات تمثل أبرز العوامل التي تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على تطوير نشاطها التصديري. وخلصت الدراسة الى ضرورة تكيف النظام البنكي مع متطلبات التصدير وتعزيز أدوات التمويل الموجهة لهذا النوع من المؤسسات.

(7) دراسة (Saïdi, Bessouh, & Ghafir, 2024) تهدف هذه الدراسة الى تحديد العوامل الأساسية المساهمة في نجاح الصادرات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمد الباحثون على دراسة ميدانية شملت عينة من عشرين مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في القطاع الفلاحي. وقد أظهرت نتائج الدراسة ان نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير يرتبط بعدة عوامل رئيسية، ومن أبرزها الابتكار، جودة المنتجات، الالتزام بالمعايير الدولية، المرونة التشغيلية، الخبرة التصديرية، المعرفة بأسواق الاستهداف، الدعم الحكومي، إضافة الى الشراكات الدولية. كشفت الدراسة عن وجود مجموعة من التحديات التي تعيق عملية التصدير أهمها الصعوبات اللوجستية القيود المالية، وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي على الصعيد الدولي. وخلصت الدراسة الى التأكيد على أهمية تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستراتيجية تصديرية فعالة تمكنها من استغلال الفرص المتاحة في الأسواق العالمية مع مواجهة التحديات الوطنية والدولية.

(8) دراسة (Reda & Djebara, 2025) تتناول هذه المقالة عملية مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسبل تطوير فعاليتها وقدرتها التصديرية من خلال الاستفادة من التجربة الألمانية. ومن خلال دراسة الإطار القانوني، ونظام الدعم والمرافقة، ومحاولة تحليل وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري من جهة، وعوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الألمانية من جهة أخرى، وتوصلت هذه الدراسة الى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قادرة على التطور السريع وتحقيق التصدير بما يتناسب مع امكانياتها. ويتطلب ذلك تعزيز المزايا التي توفرها عملية الدعم، بالإضافة الى ثقافة ريادة الاعمال والابتكار، وهما عاملان اساسيان لنجاح الشركات الألمانية الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

(9) دراسة (Kateb & Zahmani, 2025) تهدف هذه المقالة نموذجاً لتجمعات المصدرين المصممة خصيصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، التي تواجه عدة قيود هيكلية للوصول إلى الأسواق الدولية، واعتمدت هذه الدراسة على منهج نوعي استكشافي مقارنة، وتوصلت بتجميعها وظائف التصدير الرئيسية مثل التسويق والخدمات اللوجستية وإصدار الشهادات مع قطاعات محددة، وهياكل مستقلة تحكمها بشكل جماعي.

(10) دراسة (Belkheir, F., & Sehanine, M., 2025)، سعت هذه الورقة البحثية إلى دراسة مدى استجابة الصادرات الجزائرية غير النفطية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة من 2004 إلى 2022. استخدمت منهجية الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) لتحديد العلاقة الديناميكية بين نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العامة والخاصة، والصادرات غير النفطية على المديين القصير والطويل. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة مباشرة، أو أثر إيجابي، بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص ومستويات قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة المدروسة، على المديين القصير والطويل.

المطلب الثاني: ملخص عن الدراسات السابقة والإضافة العلمية

الفرع الأول: ملخص عن الدراسات السابقة

أولاً: ملخص الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية

الاسم الباحث	العنوان	العينة	المنهج والنموذج	النتائج
1) مداني جمال الدين وشنوف صادق	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات	الجزائر	اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي	- تبرز النتائج المتحصل عليها ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق المستوى المطلوب للأداء التصديري.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

2) بن احمد كلثوم وبن عبد العزیز سفيان	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات	الجزائر	اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي	- لايزال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يصل الى مستوى المساهمة المرجوة منه في تنويع الصادرات خارج المحروقات.
3) طيب سعيدة وجعفر هني محمد	أثر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2018-2005	الجزائر	اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي	- توصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحصيلة الصادرات غير النفطية في الجزائر - غير ان مساهمة المؤسسات ص م في تنمية الصادرات خارج المحروقات لا تزال محدودة.
4) عبد الحميد حمشة وخوني رابح	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2019-2010	الجزائر	اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي	- توصلت نتائج الدراسة الى ان تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عرف تزايدا مستمرا، غير ان مساهمتها في ترقية الصادرات خارج المحروقات لم تكن في المستوى المطلوب
5) شليغم اينسة وصيد فاتح	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة 2019-2000	الجزائر	اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والقياسي من خلال استعمال	- علاقة سلبية بين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات إضافة الى وجود علاقة طردية بينهما.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

			نموذج اشعة الانحدار الذاتي	
(6) براهيم نزيهة دلال	تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حالة الجزائر 2000-2020	الجزائر	اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي	- رغم تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ظلت مساهمتها في اجمالي الصادرات ضعيفة ولم تتجاوز 13 بالمائة. - ضعف توجيه الاستثمار الأجنبي نحو تنمية الصادرات.
(7) الميهوب عبد القادر وبلخير فاطمة	أثر زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 2001- 2022	الجزائر	اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي ونموذج ARDL	- توصلت الدراسة الى ان مؤشر التطور في الدراسة له تأثير معنوي في الاجل الطويل، وقد كان معامل الانحدار إيجابيا، مما يدل على وجود علاقة طردية بين تطور ونمو المؤسسات وزيادة الصادرات غير النفطية.
(8) مكرّب أبران طيب	أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي بالجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة من 1990 الى 2023	الجزائر	اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي ونموذج الاثار العشوائية	- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات النموذج - علاقة تكامل مشترك وتوازن طويل الاجل بينهما. - محدودية مساهمة الصادرات خارج المحروقات في اجمالي الصادرات.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

(9) درويش مراد ودقيش جمال	أثر صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير النفطية على نمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1991-2024	الجزائر	اعتمدت على المنهج الوصفي والقياسي وفق نموذجي FMLOS و ECM	- توصلت نتائج الدراسة الى ان مساهمة الصادرات غير النفطية في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، دون دلالة إحصائية على المدى القصير. - أثر إيجابي ومباشر في الاجلين. - معامل تصحيح الخطأ EC (1-) سالبا ومعنوياً عند مستوى المعنوية 5.
(10) عباسية سمية وزبير عياش	واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	الجزائر	اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي	- تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - مساهمة محدودة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد على الدراسات السابقة.

ثانيا: ملخص الدراسات العلمية السابقة باللغة الأجنبية

الاسم الباحث	العنوان	العينة	المنهج والنموذج	النتائج
BELKAID (1 Brahim&BOUSSO UF Azzedine.	Econometric study of the impact of SMEs development on exports outside the hydrocarbon sector in 2010-2019	Algeria	اعتمدت على المنهج التحليلي القياسي.	- وجود علاقة إيجابية بين الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

- تطور الشركات ص م من حيث الكثافة، غير أن هذا التطور ما يزال دون المستوى المطلوب مقارنةً ببعض الدول الأخرى. - مساهمة محدودة في الصادرات خارج المحروقات	اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي	Algeria	The Role of Small and Medium-Sized Enterprise in Promoting Non- Oil Exports in Algeria during the period 2014-2022	Arnouz abdelatif (2 & Hamdani mahieddine
- وجود علاقة تكامل مشترك بين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات - وجود أثر إيجابي بينهما.	اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)	Algeria	Impact the added value of Small and medium-sized entreprises on economic growth outside hydrocarbon sector in Algeria from 2002 to 2022	ALA0UI (3 ZAKARIA& BELLAL BOUDJEMAA
- ترتبط المتغيرات التفسيرية ارتباطاً إيجابياً ودالاً إحصائياً بالتنوع	اعتمدت الدراسة على نموذج		ECONOMIC DIVERSIFICATI ON :	EDOBOR, A. (4 T., UGWUMBA,

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

الاقتصادي لنيجيريا، على المدين القصير والطويل.	الانحدار الذاتي الموزع ARDL) (والتكامل المشترك	NIGERIA	HARNESSING THE IMPACT OF SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES ON ECONOMIC GROWTH IN .NIGERIA	E., & OKPALA, N. R
- أثر إيجابي لزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنوع الصادرات في الجزائر غير ان هذا الأثر يبقى غير كاف لتحقيق تنوع مستدام.	واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي	Algeria	the impact of Small and medium enterprises on export diversification in algeria an econometric study for the period 1999-2021	Salim (5 LAMRAOUI
- ضعف اليات دعم وتمويل الصادرات تمثل أبرز العوامل التي تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على تطوير نشاطها التصديري.	اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي	Algeria عينة من 45 مؤسسة	export constraints for algerian SMEs analysis of obstacles specific to local banks	Trari, Medjaoui (6 Hocine ; Gouaich , Adda el hadj

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

- تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستراتيجية تصديرية فعالة تمكنها من استغلال الفرص المتاحة في الأسواق العالمية مع مواجهة التحديات الوطنية والدولية.	اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي	Algeria عينة من عشرين مؤسسة صغيرة ومتوسطة	Essential factors of export success for algerian SMFs	Saidi, T; Bessouh, (7 N; Ghafir , A
- قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على التطور السريع وتكييف التصدير وفق امكانياتها . - ضرورة تعزيز اليات الدعم وتحسين مناخ الاعمال والابتكار لرفع فرص نجاحها.	اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي المقارن	Algeria	support export proccess in algerian small and medium industries in the light of the german mittelstand experience	Reda, Zanane; (8 Djebara , Benacer
- تجميع وظائف التصدير الرئيسية خاصة التسويق والخدمات اللوجستية - اعتماد مقارنة جماعية لمواجهة محدودية حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	اعتمدت هذه الدراسة على منهج نوعي استكشافي مقارن	Algeria	towards the pooling of export functions a structural reponse to the limitations of algerian SMEs in african	Kateb, Karim; (9 Zahmani, Oussama Habib

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

Belkheir, F., & (10 Sehanine, M.	Export competitiveness is the choice of small and medium enterprises to promote Algerian exports.(An Econometric Study for the Period 2004-2022)	Algeria	اعتمدت على نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) (	- وجود علاقة مباشرة، أو أثر إيجابي، بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص ومستويات قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر، على المدى القصير والطويل.
-------------------------------------	---	---------	--	---

المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد على الدراسات السابقة.

الفرع الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

- أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

أولاً: أوجه التشابه

تندرج الدراسة الحالية ضمن نفس الإطار التحليلي الذي تناولته الدراسات السابقة، حيث تعالج إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات وأهمية تنويع القاعدة التصديرية في الاقتصاد الجزائري، مع الاعتماد على التحليل الاقتصادي النظري والرجوع إلى الأدبيات الاقتصادية ذات الصلة لتفسير الصادرات غير النفطية ودور مختلف الفاعلين الاقتصاديين في دعمها.

ثانياً: أوجه الاختلاف

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث المقاربة المعتمدة، إذ تركز على نمذجة الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، في حين انصرفت معظم الدراسات السابقة إلى دراسة الصادرات أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل على حدة. كما تعتمد الدراسة أطاراً زمنياً موسعاً يمتد من 1996 إلى 2024، فضلاً عن اختيار نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج

المحروقات

(ARDL) كأداة قياسية سيتم توظيفها في الجانب التطبيقي، بما يسمح بتحليل العلاقة طويلة وقصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة، وهو ما يكسب الدراسة بعدا منهجيا أكثر عمقا بالدراسات السابقة.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل النظري ومن خلال دراستنا لمتغيرين محوريين-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتصدير - تظهر لنا أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل فعال ومهم من بدائل التنمية الاقتصادية، ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى الدولي اين استخدمت كوسيلة من وسائل دعم ترقية الصادرات، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعاني جملة مشاكل من ضمنها محدودية بدائل التنمية والاستثمارات وفي ظل التطورات والتغيرات الدولية واتساع الأسواق وانتعاش المبادلات.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات
خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-
2024)

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

تمهيد:

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد، مع التطرق إلى أهم المفاهيم المرتبطة بالصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي ساهمت في توضيح مختلف جوانب الموضوع وتحديد الإشكالية محل الدراسة.

وفي هذا الفصل، نسعى إلى تقديم دراسة تحليلية وقياسية لأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، من خلال بناء نموذج قياسي يوضح طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات خلال الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى غاية سنة 2024. وذلك بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تم اختيارها استنادًا إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

❖ المبحث الأول: دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات وبناء نموذج الدراسة.

❖ المبحث الثاني: خطوات تقدير نموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

المبحث الأول: دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات وبناء نموذج الدراسة

من خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة تحليلية وصفية لمختلف المتغيرات التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة، والمتمثلة أساسًا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك بهدف إبراز تطورها خلال فترة الدراسة وبناء نموذج قياسي يعكس طبيعة العلاقة بينها.

المطلب الأول: دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر

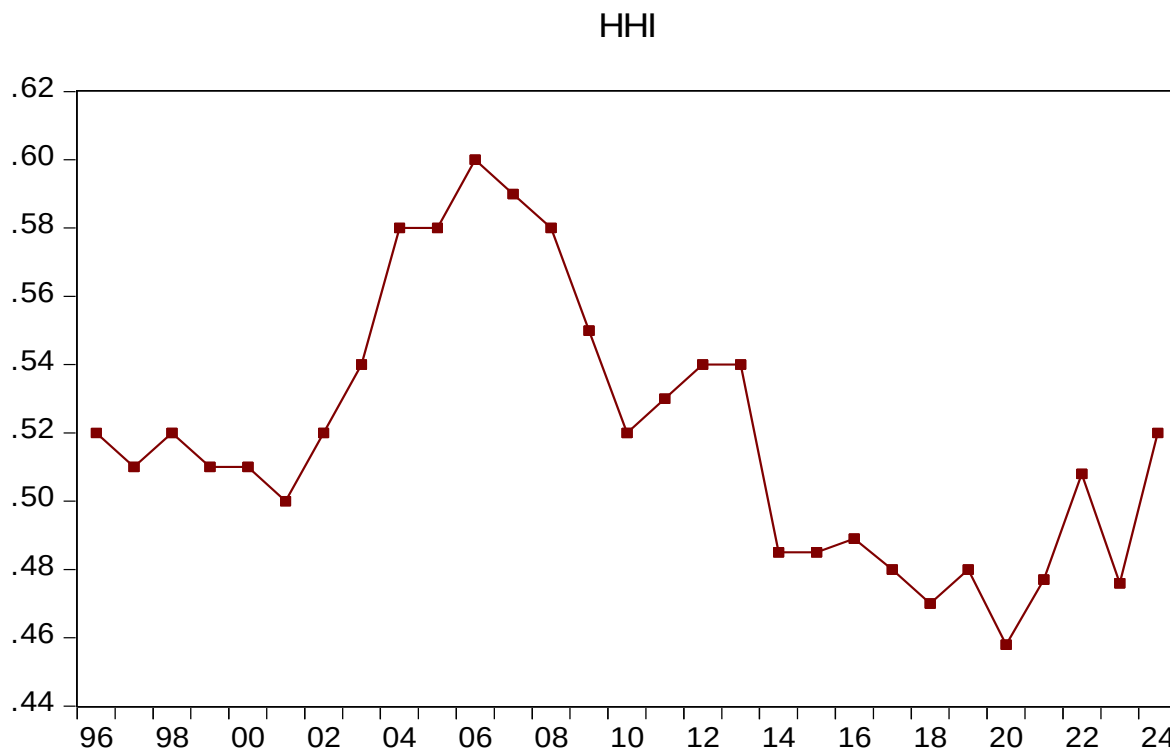
سننتقل في هذا المطلب إلى دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال تحليل تطوره خلال فترة الدراسة 1996-2024، وإبراز أهم التغيرات التي شهدتها، وكذا دوره في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الفرع الأول: دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر

نقوم في هذا الفرع بدراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر، من خلال عرض تطورها خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2024، وذلك بالاعتماد على بعض المؤشرات المعتمدة لقياس درجة التنوع الاقتصادي.

الشكل رقم (01-02): يوضح تطور مؤشر تركيز الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1996-2024

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)



المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09.

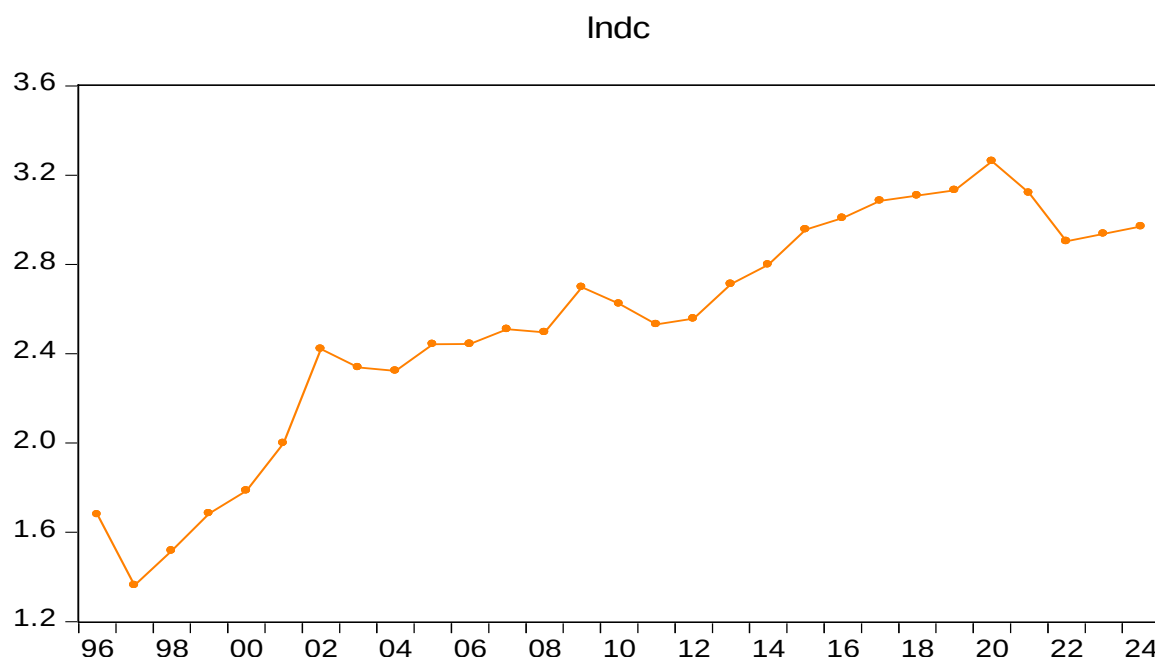
نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معامل هيرفيندال-هيرشمان (HHI) لقياس درجة تركّز الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1996-2024) عرف تذبذباً وعدم استقرار، حيث يتراوح بين الارتفاع والانخفاض عبر مختلف السنوات. حيث سجّل المؤشر في بداية الفترة (1996-2001) مستويات متوسطة تراوحت حول 0.50، ما يعكس وجود درجة معتبرة من تركّز الصادرات. ثم عرف المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (2002-2006)، حيث بلغ أعلى ذروة له سنة 2006 بحوالي 0.60، وهو ما يدل على ارتفاع درجة تركّز الصادرات وضعف التنوع الاقتصادي، نتيجة الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات.

بعد ذلك، سجل المؤشر تراجعاً تدريجياً خلال الفترة (2007-2013) ليستقر في حدود 0.52-0.54، مما يشير إلى تحسن نسبي في تنوع الصادرات. وفي الفترة (2014-2018)، واصل المؤشر انخفاضه ليصل إلى أدنى مستوى له سنة 2020 بحوالي 0.46، وهو ما يعكس تحسناً ملحوظاً في التنوع الاقتصادي مقارنة بالفترات السابقة. غير أن الفترة (2021-2024) شهدت عودة المؤشر للارتفاع من جديد ليصل إلى حوالي 0.52 سنة 2024، مما يدل على عودة نسبية لتركّز الصادرات. وعليه، يمكن القول إن مؤشر (HHI) في

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

الجزائر يتميز بعدم الاستقرار، حيث بلغ أقصى قيمة له سنة 2006 وأدنى قيمة له سنة 2020، وهو ما يعكس استمرار هيمنة قطاع المحروقات رغم بعض محاولات التنويع الاقتصادي.

الشكل رقم (02-02): يوضح تطور الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة
1996

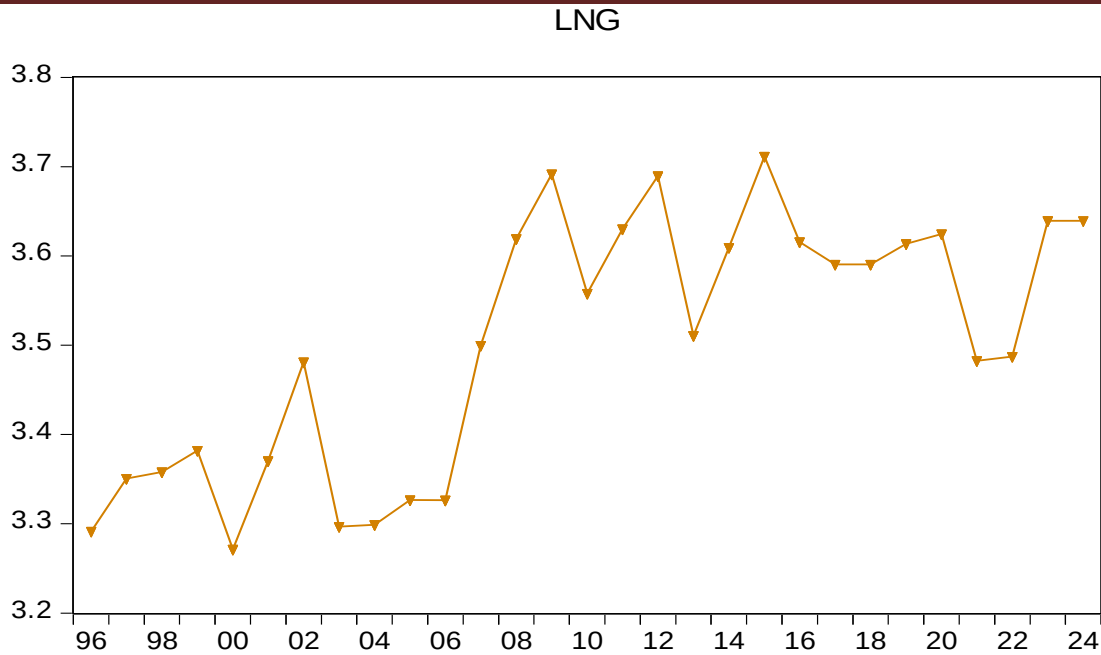


المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09.

يُظهر تطور الائتمان الموجّه للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1996-2024 تغييرات تدريجية، حيث ارتفع من مستوى يقارب 1.5 سنة 1996 إلى حدود 3.2 سنة 2020، ما يعكس تحسن تمويل النشاط الاقتصادي. وقد شهدت هذه الفترة بعض التذبذبات خاصة بين 2002 و2010، أين عرف المؤشر استقراراً نسبياً حول مستويات متوسطة. كما سجّل المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً بعد 2012 نتيجة توسع سياسات دعم الاستثمار. غير أنه بعد بلوغه الذروة حوالي 2020، عرف تراجعاً طفيفاً ليستقر في حدود 3.0 خلال السنوات الأخيرة. وهو ما يشير إلى مرحلة تصحيح نسبي في وتيرة منح الائتمان وبداية توجه نحو التوازن.

الشكل رقم (02-03): يوضح تطور تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الجزائر خلال الفترة
2024-1996

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج
المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

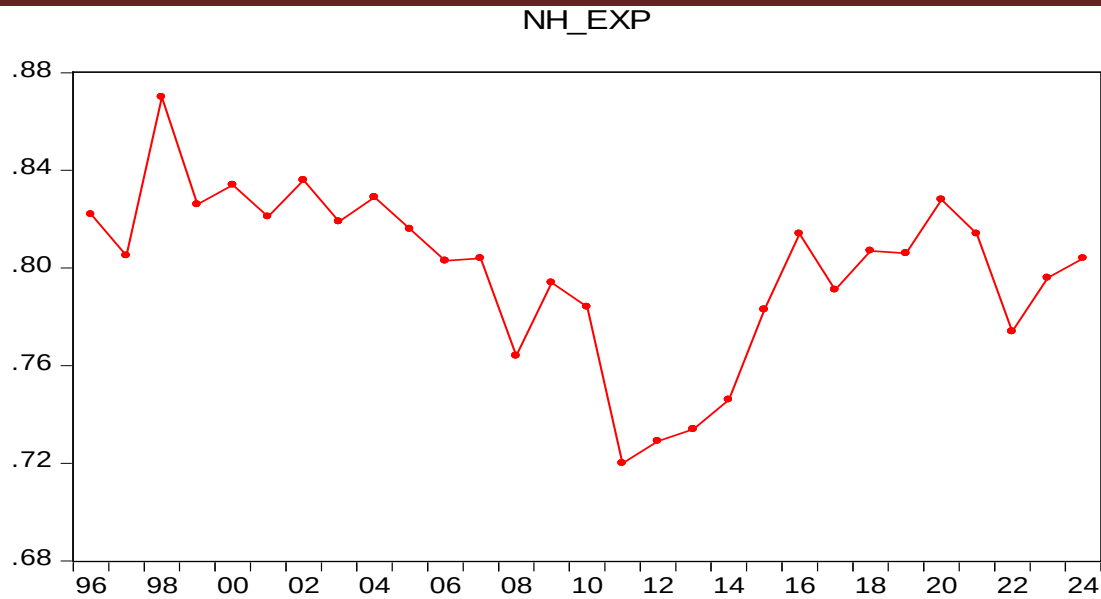


المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09.

يظهر تطور تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الجزائر ارتفع من حوالي 3.2 سنة 1996 إلى قرابة 3.5 في 2002، ثم انخفض إلى نحو 3.3 في 2004. خلال الفترة 2005-2014 سجل المؤشر اتجاهًا تصاعدياً واضحاً ليبلغ حوالي 3.7، مدفوعاً بارتفاع عائدات النفط والاستثمار العمومي. بعد تراجع المؤشر إلى حدود 3.5 في 2016، ثم عرف تذبذباً طفيفاً إلى غاية 2024 دون استرجاع الذروة السابقة.

الشكل رقم (02- 04): يوضح الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال
الفترة 2024-1996

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج
المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)



المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09.

يُظهر تحليل منحني الصادرات خارج المحروقات (NH_EXP) في الجزائر خلال الفترة (1996-2024) تذبذبًا واضحًا في مساره، دون تسجيل اتجاه تصاعدي مستقر على المدى الطويل. فقد سجل المؤشر مستويات مرتفعة نسبيًا في نهاية التسعينات، خاصة سنة 1998 (حوالي 0.88)، ثم عرف استقرارًا نسبيًا خلال الفترة (2000-2006) ضمن مجال يتراوح بين 0.80 و0.84. ابتداءً من سنة 2007، شهد المؤشر تراجعًا ملحوظًا في مستوياته، حيث بلغ أدنى القيم خلال الفترة (2010-2012) في حدود 0.70، وهو ما يعكس ضعف أداء الصادرات خارج قطاع المحروقات، نتيجة عدة عوامل اقتصادية وهيكلية. بعد ذلك، سجل المؤشر تحسنًا نسبيًا إلى غاية سنة 2016، قبل أن يعود إلى التذبذب مجددًا، ليعرف تعافيًا محدودًا في السنوات الأخيرة (2021-2024)، حيث استقر في حدود 0.78-0.80.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

المطلب الثاني: النموذج المستخدم ووصف متغيرات الدراسة

الفرع الأول: بناء نموذج الدراسة

بعد تحديد متغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2024 سنقوم بتقدير النموذج الأمثل والتحليل الإقتصادي لمعلماته.

◀ صياغة النموذج القياسي: بعد تحديد متغيرات الدراسة والإشارة للمتغير التابع: **NHEX** والمتغيرات المتبقية متغيرات مفسرة، نقوم ببناء النموذج بالشكل التالي:

$$NHEX = f(HHI, DC, G)$$

➤ وعلى ضوء العينة المستخدمة يتم إعادة صياغة النموذج السابق وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\begin{aligned} LN_NHEX_{(t)} &= \beta_{(0t)} + \beta_{(1)} HHI_{(it)} + \beta_{(2)} Ln DC_{(it)} \\ &+ \beta_{(3)} Ln G_{(it)} + \mu_{(t)} \end{aligned}$$

حيث أن:

— t: تعبر عن الزمن.

— $B_0, B_1, \dots, B_2$: معاملات النموذج.

— μ_i : حد الخطأ.

والجدول الموالي يوضح مصدر بيانات متغيرات الدراسة:

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج
المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

الجدول رقم (01-02): المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية

المتغيرات	نوع المتغير	رمزه	تم قياسه ب	مصدر البيانات
صادرات خارج المحروقات	تابع	NHEX	الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات	بنك الجزائر (2025)
مؤشر تركيز الصادرات	مستقل	HHI	مؤشر هيرفيندال-هيرشمان لتركز الصادرات) يعكس درجة التنوع، حيث تشير القيمة الأعلى إلى تركّز أكبر وانخفاض مستوى التنوع)	يوناكتد (2025)
القروض الموجهة للقطاع الخاص	مستقل	DC	الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص % من الناتج المحلي الإجمالي	البنك العالمي (2025)
الانفاق الاستثماري	مستقل	G	(تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	البنك العالمي (2025)

المصدر: من إعداد الطلبة، بالإعتماد على نموذج الدراسة.

الفرع الثاني: وصف متغيرات الدراسة

لقد تم تحديد متغيرات الدراسة من الأدبيات النظرية، وقدمت جمع البيانات من البنك الدولي وإنكتاد

وفيما يلي شرح مختصر من متغيرات المستخدمة.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

- **صادرات خارج المحروقات (NHEX):** يعد هذا المتغير هو المتغير التابع الرئيسي المعتمد في هذه الدراسة، حيث تم احتسابه بالاعتماد على بيانات موثوقة تم الحصول عليها من قواعد بيانات كل من بنك الجزائر، وبنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات وقد تم حسابه من خلال طرح الناتج المحلي الإجمالي النفطي من الناتج المحلي الكلي. كما يسمح بتقييم مدى وجود أنشطة اقتصادية متنوعة وقادرة على تجاوز تقلبات أسعار النفط، مما يعزز من إمكانية تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- **مؤشر تركيز الصادرات (HHI):** يمثل هذا المؤشر درجة الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية، ويحسب باستخدام مؤشر Herfindahl– HirschmanIndex الذي يستعمل لقياس تركيز السوق او الصادرات. تتراوح قيمته بين 0 و 1، حيث تشير القيم القريبة من 1 الى تركيز مرتفع (أي الاعتماد على عدد قليل من السلع التصديرية)، بينما تدل القيم المنخفضة على تنوع في الصادرات.
- **القروض الموجهة للقطاع الخاص (DC):** يقيس هذا المتغير حجم التمويل الذي تمنحه المؤسسات المالية للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. يعتبر هذا المؤشر مقياسا لمدى تطور النظام المالي وفعاليته في تعبئة الموارد نحو الاستثمار المنتج، فارتفاع هذا المؤشر يشير الى قدرة أكبر للاقتصاد على تمويل الأنشطة الاقتصادية المستدامة وتحفيز النمو خارج قطاع المحروقات.
- **الانفاق الاستثماري (G):** يعد هذا المتغير من اهم مؤشرات الاستثمار الحقيقي حيث يشمل النفقات الموجهة لاقتناء الأصول الثابتة كالمباني والآلات والمعدات بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. ويعكس هذا المتغير قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو في المدى الطويل من خلال دعم البنية التحتية وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية وخلق فرص العمل خاصة في القطاعات غير النفطية.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

المبحث الثاني: خطوات تقدير نموذج أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر

لدراسة أثر محددات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات بالجزائر إعتمدنا على سلسلة بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2024 مجموعة من المتغيرات الإقتصادية، وهذا بإستخدام نموذج ARDL لتحديد الأثر على المدى القصير والطويل ويعد هذا النموذج الأنسب للسلاسل الزمنية القصيرة عند تحديد التكامل المشترك بين المتغيرات.

المطلب الأول: إختبار جذر الوحدة Unit Root

قبل إجراء الدراسة القياسية أثر محددات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1996 إلى غاية 2024 يتوجب علينا أولا دراسة إستقرارية المتغيرات ومن ثم تقدير النموذج ARDL .

وتعد إختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ومعرفة خصائصها الإحصائية ودرجة تكاملها ورغم تعدد إختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سنستخدم إختبار KPSS وهذا نظرا لكون الإختبار أكثر مواءمة للسلاسل الزمنية القصيرة وبالتالي يعطي نتائج أكثر مصداقية:

وهذا تحت الفرضيتان التاليتان وهي عكس فرضيات إختبار ADF:

- H_0 : السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة أي سلسلة مستقرة.

- H_1 : السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

الفرع الأول: دراسة إستقرارية المتغيرات عند المستوى

الجدول رقم (02-02): نتائج إختبار KPSS للإستقرارية عند المستوى

المتغير	النموذج	LM-Stat.	القيمة الحرجة عند 5%
NHEX	withIntercept	0.24	0.46
	withIntercept and trend	0.12	0.14
HHI	withIntercept	0.28	0.46
	withIntercept and trend	0.12	0.14
DC	withIntercept	0.62	0.46
	withIntercept and trend	0.144	0.146
G	withIntercept	0.52	0.46
	withIntercept and trend	0.12	0.14

المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09.

◀ تفسير نتائج إختبار KPSS للإستقرارية عند المستوى:

يوضح لنا الجدول أعلاه نتائج إختبار للإستقرارية عند المستوى، والذي أظهر لنا أن:

✓ المتغير **HHI**: تظهر النتائج ان القيم الإحصائية LM-Stat في كلا النموذجين with intercept و with intercept and trend اقل من القيم الحرجة عند المستوى 5%، وهو يدل على قبول فرضية العدم. وعليه، فان متغير HHI مستقر عند المستوى أي متكامل من الدرجة الصفرية.

✓ المتغير **G**: تظهر نتائج KPSS عند المستوى ان المتغير G غير مستقر في نموذج with intercept، حيث تجاوزت إحصائية الاختبار القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يؤدي

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

الى رفض فرضية العدم. ورغم المتغير مستقر عند نموذج with intercept and trend الا ان عدم تحقق الاستقرار في أحد النموذجين يعد دليلا كافيا على عدم استقرار السلسلة عند المستوى. وعليه، يصنف المتغير G كمتغير غير مستقر عند المستوى.

✓ المتغير **NHEX**: تبين النتائج ان إحصائية الاختبار اقل من القيم الحرجة في كلا النموذجين، مما يدل على ان الصادرات خارج قطاع المحروقات (NHEX) مستقرة عند المستوى.

✓ المتغير **DC**: تظهر النتائج ان قيمة LM-Stat أكبر من القيمة الحرجة في نموذج with intercept وقرية جدا من القيمة الحرجة في نموذج with intercept and trend، وهو ما يشير الى ضعف الاستقرار عند المستوى. وعليه، فان المتغير **DC** غير مستقر عند المستوى ويرجح انه متكامل من الدرجة الأولى.

الفرع الثاني: دراسة إستقراره المتغيرات عند الفرق الأول

بما أن السلاسل الزمنية لم تستقر عند المستوى سنمر مباشرة لإختبار جذر الوحدة عند الفرق الأول.

الجدول رقم (02-03): نتائج إختبار KPSS للإستقرارية عند الفرق الأول

المتغير	النموذج	LM-Stat.	القيمة الحرجة عند 5%
DC	withIntercept	0.16	0.46
	withIntercept and trend	0.06	0.14
G	withIntercept	0.08	0.46
	withIntercept and trend	0.06	0.14

المصدر: من إعداد الطلبة، بالإعتماد على نموذج الدراسة.

◀ تفسير نتائج إختبار KPSS للإستقرارية عند الفرق الأول:

يوضح لنا الجدول أعلاه نتائج اختبار KPSS للإستقرارية عند الفرق الأول، والذي أظهر لنا أن:

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

✓ **المتغير G**: غير مستقر عند المستوى، فقد تم اخضاعه لاختبار KPSS عند الفرق الأول، حيث أظهرت النتائج ان إحصائية الاختبار اقل من القيم الحرجة عند مستوى 5% في كلا النموذجين، مما يدل على ان المتغير يصبح مستقرا بعد اخذ الفرق الأول، أي انه متكامل من الدرجة الأولى.

✓ **المتغير DC**: تظهر النتائج ان إحصائية LM-Stat اقل من القيم الحرجة سواء بوجود ثابت فقط او ثابت واتجاه عام، وهو ما يعني قبول فرضية العدم. وبالتالي، فان المتغير DC يصبح مستقرا عند الفرق الأول أي متكامل من الدرجة الأولى.

المطلب الثاني: تطبيق منهج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL الذي هو أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك المقدمة من طرف Pesaran ، ويتميز بانه يمكن استخدامه في ما إذا كانت مستقرة عند مستوى (0) I أو عند الفرق الأول (1) I أو خليط من الاثنين، وهذا النموذج يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني (الابطاءات) للحصول على أفضل نتائج في نموذج الإطار العام، ويعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأجل القصير والطويل، ويعتبر أكثر ملائمة مع حجم العينات الصغيرة.

الفرع الأول: التعريف بنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

نموذج ARDL هو نموذج يستخدم لتحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات. يعتمد النموذج على تأخيرات المتغيرات المستقلة والتابعة في النموذج، حيث يسمح بالنظر في تأثير المتغيرات على المدى القصير والطويل. من خلال هذا النموذج، يمكن التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وكذلك فهم التأثيرات قصيرة الأجل للمتغيرات المختلفة.

يعد نموذج ARDL مفيدا بشكل خاص عندما تكون السلاسل الزمنية المتاحة تحتوي على درجات تكامل مختلفة مثل (0) I و (1) I، كما هو الحال في تحليل السلاسل الزمنية الاقتصادية. (مركب أ.، 2025، صفحة 197)

الفرع الثاني: تقدير نموذج ARDL

بداية نقوم بتقدير معلومات النموذج في المدى القصير وتحديد درجة إبطاء كل متغيرات الدراسة

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج
المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

الجدول رقم (02-04): يوضح نتائج تقدير ARDL في المدى القصير

Dependent Variable : NH_EXP Selected Model : ARDL (1, 3, 2, 4)				
Adjrsq=0.800304DW=1.936863Prob F (0.000602)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
NH_EXP(-1)	-0.186581	0.257020	-0.725940	0.4830
HHI	-0.476597	0.209827	-2.271385	0.0442
HHI(-1)	-0.457991	0.247791	-	0.0916
			1.848296	
HHI(-2)	-0.052709	0.229343	-0.229825	0.8224
HHI(-3)	0.328744	0.221422	1.484698	0.1657
LNDC	0.138713	0.039292	3.530264	0.0047
LNDC(-1)	-0.119302	0.055425	-2.152478	0.0544
LNDC(-2)	0.077419	0.043008	1.800119	0.0993
LNG	-0.254857	0.080767	-3.155462	0.0092
LNG(-1)	0.037614	0.054719	0.687401	0.5061
LNG(-2)	-0.174538	0.055639	-3.136972	0.0095
LNG(-3)	-0.100242	0.052721	-1.901374	0.0838
LNG(-4)	-0.130106	0.055564	-2.341568	0.0391

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج
المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

0.0009	4.488855	0.715133	3.210127	C
--------	----------	----------	----------	---

المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09.

يشير الجدول أعلاه إلى نتائج التقدير في المدى القصير، حيث يظهر أن احتمال فيشر ب 0.000602، وهذا ما يدل على وجود جودة بالنموذج وقدرة المتغيرات المستقلة: مؤشر تركيز الصادرات، مؤشر القروض الموجهة للقطاع الخاص، الإنفاق الاستثماري على تفسير المتغير التابع والمتمثل في الصادرات خارج قطاع المحروقات. كما أن جميع المتغيرات مقبولة إحصائياً عند مستويات معنوية 1%، 5% و 10%.

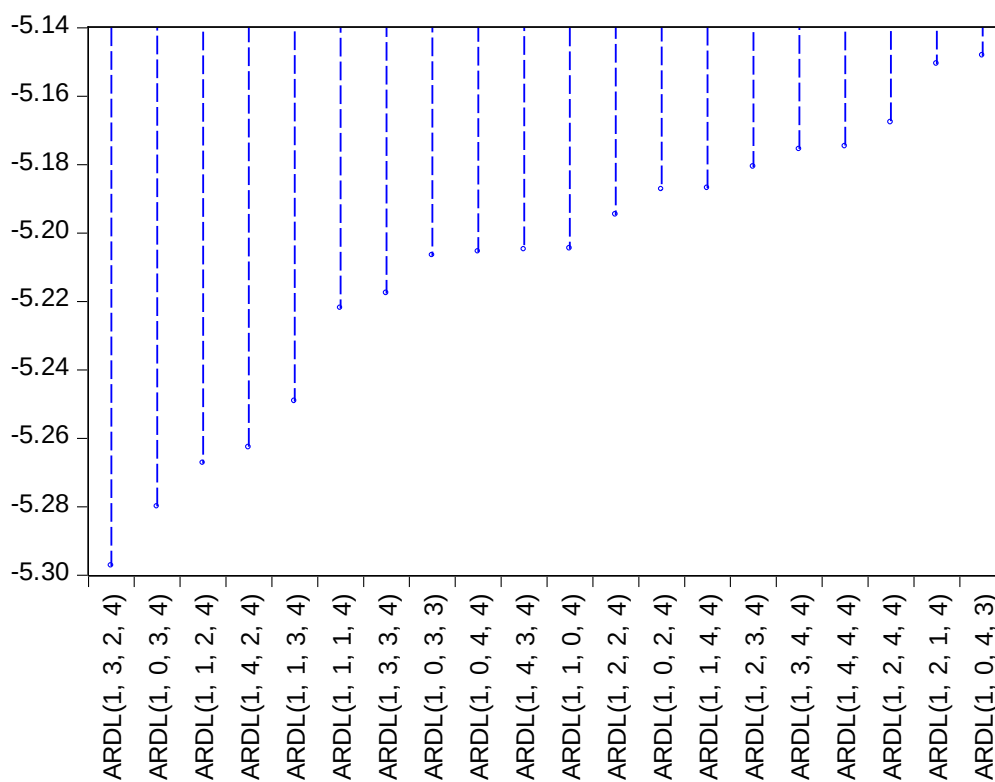
حيث يرتبط مؤشر تركيز الصادرات HHI بالصادرات خارج المحروقات بعلاقة عكسية معنوية، مما يعكس أثر ضعف التنويع على تراجعها. في حين يسجل متغير LNDC (القروض الموجهة للقطاع الخاص، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) علاقة طردية معنوية، بما يدل على دور التمويل في دعم الصادرات خارج المحروقات. أما متغير LNG (الإنفاق الاستثماري)، فقد أظهر علاقة عكسية معنوية في أغلب الفترات، مما يعكس محدودية أثره في المدى القصير.

كما يبين الشكل رقم (02-05) الموالي، مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك عبر تحديد درجة (1) حسب إحصائية (Akaike Information Criteria)، وبالتالي يتضح أن النموذج ARDL (1, 3, 2, 4) هو النموذج الأمثل ويأخذ أقل قيمة حسب إحصائية (AIC)

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

الشكل رقم (02-05): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك

الهدف من استخدام اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود هو التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في نموذج الدراسة بالإعتماد على إحصائية (F)

وهو ما تم تبينه من خلال الجدول التالي:

✓ H^0 : عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الدراسة.

✓ H^1 : وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج
المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

الجدول رقم (02-05): نتائج إختبار التكامل المشترك (Bounds Test)

ARDL Bounds Test		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.126235	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09.

بعد إجراء إختبار (**Bounds test**) للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (02-05)، أن إحصائية F المحسوبة ($F=6.126235$) للنموذج أكبر من القيم العظمى والدنيا عند القيم الحرجة 1 %، 2.5 %، 5 % و 10 %. بالتالي يمكن رفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين الصادرات خارج المحروقات والمؤشرات المعبرة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة (1996 إلى 2024).

الفرع الرابع: تقدير معلمات النموذج على المدى الطويل UECM

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج
المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، سنقوم بتقدير معلمات
الأجل الطويل والتي تشترط أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي وهي موضحة في الجدول رقم
(06-02).

الجدول رقم (06-02): نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob.
D(HHI)	-0.476597	0.209827	-2.271385	0.442
D(HHI(- 1))	0.052709	0.229343	0.229825	0.8224
D(HHI(- 2))	-0.328744	0.221422	- 1.484698	0.1657
D(LNDC)	0.138713	0.039292	3.530264	0.0047
D(LNDC(- 1))	-0.077419	0.043008	-1.800119	0.0993
D(LNG)	-0.254857	0.080767	- 3.155462	0.0092
D(LNG(- 1))	0.174538	0.055639	3.136972	0.0095

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج
المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

D(LNG(- 2))	0.100242	0.052721	1.901374	0.0838
D(LNG(- 3))	0.130106	0.055564	2.341568	0.0391
CointEq(- 1)	-1.186581	0.257020	- 4.616689	0.0007
Cointeq = NH_EXP - (-0.5550*HHI + 0.0816*LNDC - 0.5243*LNG + 2.7054)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob.
HHI	-0.555000	0.113886	- 4.873293	0.0005
LNDC	0.081604	0.016029	5.091166	0.0003
LNG	-0.524303	0.065375	- 8.019947	0.0000
C	2.705358	0.214592	12.606978	0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة، بالإعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09 .

الفرع الخامس: اختبار صلاحية النموذج

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

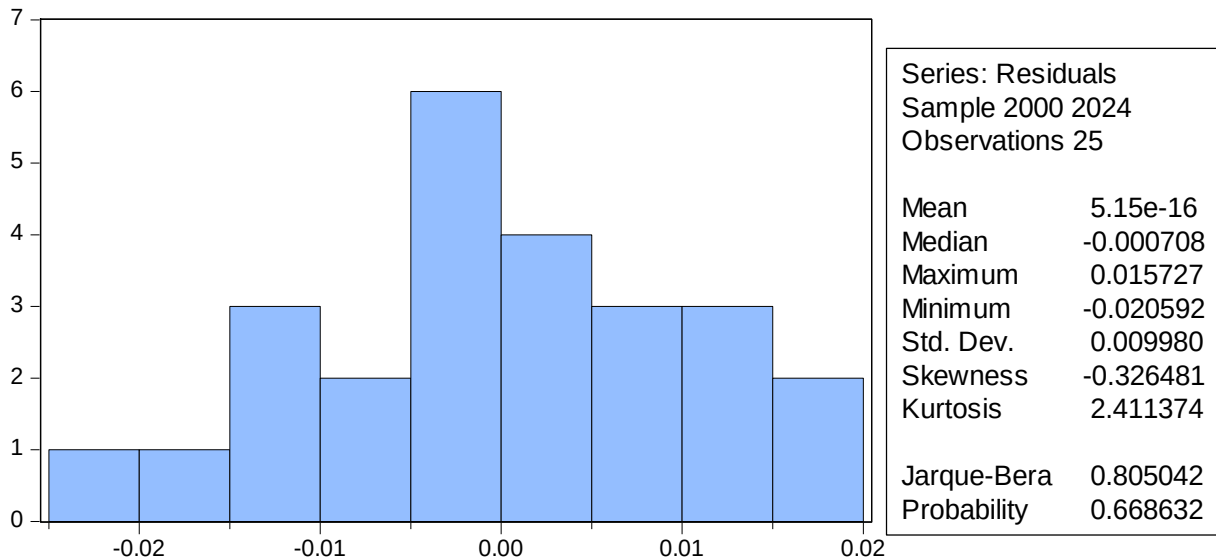
قبل اعتماد على النموذج (ARDL) في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك من خلال الإختبارات التالية:

أولاً: إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

إختبار التوزيع الطبيعي TestNormality لبواقي ما يعرف بإختبار Jarque&Bera 1987

تظهر نتائج هذا الإختبار في الشكل الموالي:

الشكل رقم(02-06): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير



المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09 .

يلاحظ من خلال الشكل رقم(02-06)، أن القيمة الاحتمالية لإحصائية جاك بيرا Bera-Jarque (Prob 0.66) أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص أن البواقي معادلة الإنحدار تتبع التوزيع الطبيعي ونرفض الفرضية البديلة.

ثانياً: إختبار عدم تباين حد الخطأ العشوائي

الجدول الموالي يوضح نتائج إختبار عدم تباين حد الخطأ العشوائي

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

الجدول رقم (02-07): نتائج اختبار عدم تباين حد الخطأ العشوائي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.773454	Prob. F(1,22)	0.1966
Obs*R-squared	1.790354	Prob. Chi-square (1)	0.1809

المصدر: من إعداد الطلبة، بالإعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09.

تشير نتائج (Heteroskedasticity Test: ARCH) أن القيمة الإحصائية Prob. F(1,22) = 0.1966 أكبر من مستوى المعنوية 5% ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

ثالثا: اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي

الجدول رقم (02-08): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.036524	Prob. F (2.9)	0.9643
Obs*R-squared	0.201278	Prob. Chi-Square (2)	0.9043

المصدر: من إعداد الطلبة، بالإعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09.

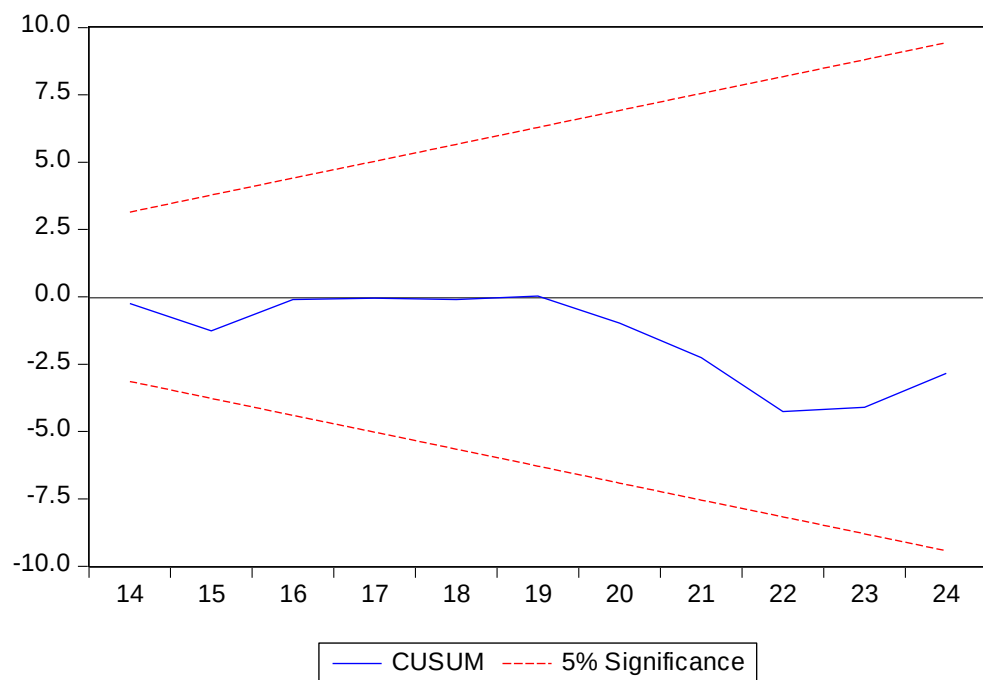
أظهرت نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أن قيمة إحصائية Prob. F (2.9) = 0.9643 أكبر من مستوى معنوية 5% ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي (التسلسلي) بين الأخطاء العشوائية، أي النموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

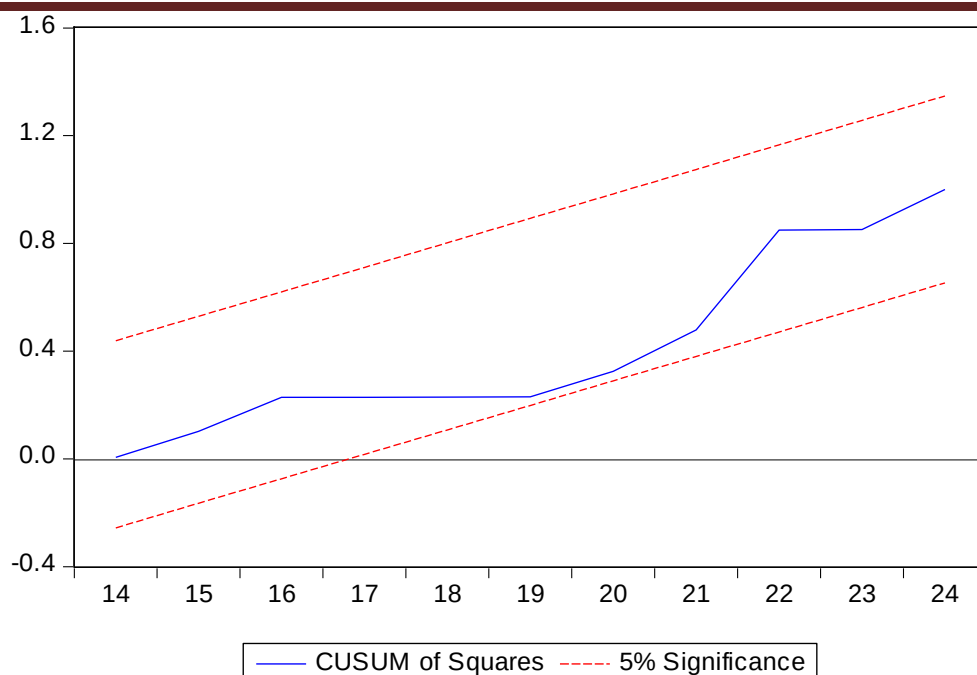
الفرع السادس: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (Cusum and Cusumsq)

يهدف اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج المقدر الى التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، ومعرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الاجل الطويل مع معلمات الاجل القصير. ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUMSQ).

الشكل رقم (02-07): اختبار الإستقرار الهيكلي



الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)



المصدر: من إعداد الطلبة، بالإعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09.

يبين لنا من الشكل أعلاه أن إحصائية إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وإختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ) عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 % وهذا يعني أن المعاملات المقدرة لنموذج المستخدم مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة.

الفرع السابع: تفسير نتائج الدراسة

☑ **متغير (HHI):** والذي يعبر عن تركيز الصادرات، حيث بلغ معاملته -55.50، وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1%، وبإشارة سالبة. هذا يعني أن زيادة تركيز الصادرات بنسبة 1% تؤدي في الأجل الطويل إلى انخفاض الصادرات خارج المحروقات بنسبة -55.50% تشير هذه النتيجة إلى أن الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية يضعف أداء الصادرات غير النفطية، ويؤكد ضرورة تنويع القاعدة التصديرية لتقليل المخاطر المرتبطة بالصدمات الخارجية.

☑ **متغير (LNDC):** الذي يعبر عن القروض الموجهة للقطاع الخاص خلال الفترة 1996-2024، سجل معاملاً قدره 0.0816، وهو موجب وذو دلالة إحصائية عند مستوى 1%. وتشير هذه النتيجة إلى أن زيادة هذا المتغير بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع الصادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة 0.081% في

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

الأجل الطويل. ويعكس ذلك الدور الإيجابي للتمويل الموجه للقطاع الخاص في دعم الصادرات غير النفطية وتعزيز النمو الاقتصادي، بما يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد أن توسيع الائتمان يساهم في تحفيز الاستثمار وتطوير الأنشطة الإنتاجية والتصديرية.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء السياسات التي اعتمدتها الجزائر منذ عقد الألفينيات، من خلال إطلاق آليات دعم الاستثمار مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ووكالة دعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، والتي استهدفت تسهيل حصول المؤسسات على التمويل. وتبين النتائج أن كل زيادة في التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص بنسبة 1% تترجم إلى نمو في الصادرات غير النفطية بنحو 0.08%. ورغم أن حجم الأثر يبدو محدودًا نسبيًا، إلا أنه يظل ذا دلالة اقتصادية، إذ يؤكد أن القطاع الخاص يمثل محركًا أساسيًا لعملية التنويع الاقتصادي، خاصة إذا ما تم تخفيف القيود التمويلية وتعزيز بيئة الأعمال.

☑ **متغير (LNG):** والذي يمثل الانفاق الاستثماري، حيث بلغ معاملته -0.5243- وهو ذو دلالة إحصائية قوية عند مستوى 1%، وبإشارة سالبة. وهذا يعني أن زيادة هذا المتغير بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الصادرات خارج المحروقات بنسبة 0.52% في الأجل الطويل. ويعكس ذلك وجود اختلالات هيكلية في توجيه الاستثمارات، بما لا يخدم بشكل كافٍ القطاعات الإنتاجية ذات القدرة التصديرية.

ويمكن تفسير هذا الأثر السلبي بكون جزء معتبر من الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة المدروسة قد وجه نحو قطاعات غير قابلة للتبادل الدولي، على غرار البنية التحتية والسكن والأشغال العمومية. وعلى الرغم من الأهمية التنموية لهذه القطاعات في دعم النمو وتحسين البيئة الاقتصادية العامة، إلا أنها أسهمت في مزاحمة القطاعات الإنتاجية، لا سيما الصناعة والزراعة، على الموارد المتاحة. وقد أدى ذلك إلى الحد من قدرة هذه القطاعات على التوسع وتعزيز تنافسيتها في الأسواق الخارجية، مما انعكس سلبًا على أداء الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال فترة (1996-2024)

الخلاصة

سعت هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية سنة 2024، ومن النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل هي:

➤ أظهرت لنا نتائج اختبار جذر الوحدة أن هناك مزيج في درجة التكامل للمتغيرات، هذا ما حوّلنا لاستعمال

نموذج قياسي ARDL

➤ ظهر لنا احتمال فيشر ب 0.000602 ، وهذا ما يدل على وجود جودة بالنموذج وقدرة المتغيرات

المستقلة: مؤشر تركّز الصادرات (HHI)، والقروض الموجهة للقطاع الخاص (LNDC)، والمتغير

الانفاق الاستثماري (G) على تفسير المتغير التابع المتمثل في الصادرات خارج قطاع المحروقات

(NH-EX).

➤ كما ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ بقيمة سالبة -1.186581 - وذو دلالة إحصائية عند 1%، ما يعكس

لنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

➤ ظهر لنا تأثير ذو دلالة إحصائية في كل من الاجلين القصير والطويل، حيث سجل في الاجل الطويل تأثير

سلبي لكل من مؤشر تركّز الصادرات (HHI) والانفاق الاستثماري (LNG) على الصادرات خارج

المحروقات، في حين سجل تأثير إيجابي للقروض الموجهة للقطاع الخاص (LNDC)، بما يعكس

وجود علاقة عكسية بالنسبة للمتغيرين (HHI) و (LNG)، وعلاقة طردية بالنسبة لمتغير (LNDC).

اما في الاجل القصير، فقد أظهرت النتائج وجود تأثيرات متفاوتة للمتغيرات المستقلة على الصادرات خارج

المحروقات.

الخاتمة

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتزايد التحديات المرتبطة بالاقتصادات الريفية، برزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم الآليات الفعالة لتحقيق التنوع الاقتصادي وتعزيز القدرة التصديرية خارج قطاع المحروقات. فهي تمثل دعامة أساسية للنسيج الاقتصادي، لما توفره من مرونة إنتاجية وقدرة على التكيف مع متغيرات السوق.

ورغم الاهتمام المتزايد بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، فإن فهم طبيعة مساهمتها في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات لا يزال يطرح العديد من التساؤلات. ومن هنا جاءت هذه الدراسة التي سعت الى تحليل هذه العلاقة بشكل دقيق. ولتحقيق هذا الهدف، يكرس الفصل الأول لبناء إطار نظري، من خلال مراجعة مختلف الادبيات الاقتصادية التي تناولت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج قطاع المحروقات، مع ابراز اهم المفاهيم والمرتكزات النظرية المرتبطة بهما.

اما الفصل الثاني الذي تضمن دراسة قياسية لاختبار طبيعة العلاقة التي تربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1996 الى غاية سنة 2024 والتي استندت على جملة من المتغيرات التي تم تحديدها انطلاقا من النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة.

ومن خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات توصلنا الى النتائج التالية:

❖ نتائج واختبار صحة فرضيات الدراسة:

استنادا الى إشكالية الدراسة والفرضيات المفسرة لها جاءت النتائج كما يلي:

⊕ ظهرت لنا علاقة عكسية بين مؤشر تركّز الصادرات (HHI) والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وهي علاقة ذات دلالة إحصائية، وهذا ما يفسر أن ضعف تنوع الصادرات يحدّ من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الولوج إلى الأسواق الخارجية، نتيجة هيمنة عدد محدود من المنتجات التصديرية، ومنه يتم قبول الفرضية الأولى التي مفادها وجود تأثير سلبي لمؤشر تركّز الصادرات على الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الخاتمة

⊕ ظهرت لنا علاقة طردية بين القروض الموجهة للقطاع الخاص (LNDC) والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وهي علاقة ذات دلالة إحصائية، حيث يعكس ذلك الدور الإيجابي للتمويل في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الاستثمار وتوسيع النشاط الإنتاجي، مما يساهم في تعزيز قدرتها التصديرية وزيادة الصادرات خارج المحروقات، ومنه يتم قبول الفرضية الثانية التي مفادها وجود تأثير إيجابي للقروض الموجهة للقطاع الخاص على الصادرات خارج قطاع المحروقات.

⊕ ظهرت لنا علاقة عكسية بين الإنفاق الاستثماري (LNG) والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وهي علاقة ذات دلالة إحصائية، وهذا ما يفسر بعدم توجيه الاستثمارات بشكل كافٍ نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو القطاعات المنتجة القابلة للتصدير، مما يحدّ من دورها في تعزيز الصادرات خارج المحروقات، ومنه يتم قبول الفرضية الثالثة التي مفادها وجود تأثير سلبي للإنفاق الاستثماري على الصادرات خارج قطاع المحروقات.

❖ توصيات الدراسة:

وانطلاقاً من نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبسيط الحصول على القروض .
- تحسين بيئة الأعمال وتقليل الإجراءات الإدارية المرتبطة بالتصدير .
- تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية القابلة للتصدير بدل القطاعات غير المنتجة .
- دعم التكوين والابتكار لمساعدة المؤسسات على دخول الأسواق الخارجية.

آفاق الدراسة:

- دراسة دور الابتكار التكنولوجي في دعم الصادرات خارج المحروقات .
- تحليل أثر السياسات التجارية الحكومية على أداء المؤسسات المصدرة .
- بحث تأثير البيئة الدولية والتغيرات الاقتصادية العالمية على الصادرات الجزائرية .

الخاتمة

- التوسع في دراسة متغيرات أخرى مثل التمويل، التكوين، والتسويق الدولي .
- مقارنة تجربة الجزائر مع دول أخرى في مجال تنويع الصادرات.

قائمة المراجع

أولاً: أطروحات الدكتوراه والرسائل الجامعية

- أبران طيب مكرّكب. (2025). (أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي بالجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2023. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر .
- حنيّفي أمينة. (2019). (إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق – دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر .
- براهيم نزيهة دلال. (2023). (تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات – حالة الجزائر 2000–2020. أطروحة دكتوراه، جامعة الجلفة، الجزائر .
- بلعابد أحمد. (2024). (المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي. أطروحة دكتوراه، جامعة تيسمسيلت، الجزائر .
- بن طيرش عطاء الله. (2017). (تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر .
- مومن مروة. (2023). (أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر . أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة، الجزائر .
- سعود وسيلة. (2024). (قراءة تحليلية في واقع التصدير في الجزائر 1963–2020. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر .
- وغيرها من الأطروحات المذكورة في قائمتك .

ثانياً: المقالات العلمية (مجلات محكمة)

- Alaoui, Z., & Bellal, B. (2024). Impact of SMEs on economic growth outside hydrocarbon sector in Algeria. Journal of Economics and Business, 8(2), 397–414.

- Arnouz, A., & Hamdani, M. (2024). The role of SMEs in promoting non-oil exports in Algeria. *Economic Studies Journal*, 23(2), 151–173.
- Belkaid, B., & Boussof, A. (2022). Econometric study of SMEs impact on exports in Algeria. *Journal of Financial Studies*, 9(1), 41–54.
- Lamraoui, S. (2024). SMEs and export diversification in Algeria. *Development Research Journal*, 11(1), 460–477.
- Saidi, T., Bessouh, N., & Ghafir, A. (2024). Export success factors for Algerian SMEs. *Algerian Scientific Journal Platform*, 20(1), 68–78.

ثالثاً: مداخلات ومؤتمرات

- ربحان الشريف، وإيمان بومود. (بدون تاريخ). (بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مداخلات علمية .
- سمير مقداد وآخرون. (2023). (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التسويق الدولي .ملتقى وطني .

رابعاً: كتب ودراسات عامة

- جيلالي بوشرف، وفوزية بوخبزة. (2014). (دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني .
- ياسمين لحواسنية، وسليمة ياسية. (2017). (التجربة الجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .مجلة المستقبل الجزائري .

- EDOBOR, A. T., et al. (2024). SMEs impact on economic diversification in Nigeria. *Journal of Accounting and Financial Management*, 4(1), 57–77.
- Kateb, K., & Zahmani, O. (2025). SMEs export limitations in Africa. *Journal of El-Maqrizi Studies*, 9(2), 212–228.

الملاحق

الملحق رقم (01) : دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى باختبار KPSS

المتغير NHEX :

Null Hypothesis: NH_EXP is stationary			
Exogenous: Constant			
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
LM-Stat.			
0.246340	Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		
0.739000	1% level	Asymptotic critical values*:	
0.463000	5% level		
0.347000	10% level		
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)			
0.001141	Residual variance (no correction)		
0.003646	HAC corrected variance (Bartlett kernel)		
Null Hypothesis: NH_EXP is stationary			
Exogenous: Constant, Linear Trend			
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
LM-Stat.			
0.128503	Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		
0.216000	1% level	Asymptotic critical values*:	
0.146000	5% level		
0.119000	10% level		
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)			
0.000976	Residual variance (no correction)		
0.002863	HAC corrected variance (Bartlett kernel)		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي E-view 09.

المتغير HHI :

Null Hypothesis: HHI is stationary		
Exogenous: Constant		
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
LM-Stat.		
0.281267	Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	
0.739000	1% level	Asymptotic critical values*:
0.463000	5% level	
0.347000	10% level	
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)		

0.001444 Residual variance (no correction)
0.005412 HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Null Hypothesis: HHI is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

LM-Stat.

0.121145 Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic
0.216000 1% level Asymptotic critical values*:
0.146000 5% level
0.119000 10% level

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

0.001144 Residual variance (no correction)
0.003788 HAC corrected variance (Bartlett kernel)

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي E-view 09.

المتغير DC:

Null Hypothesis: LNDC is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

LM-Stat.

0.624839 Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic
0.739000 1% level Asymptotic critical values*:
0.463000 5% level
0.347000 10% level

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

0.265852 Residual variance (no correction)
1.073881 HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Null Hypothesis: LNDC is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

LM-Stat.

0.144671 Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic
0.216000 1% level Asymptotic critical values*:
0.146000 5% level

0.119000 10% level

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي E-view 09

المتغير G:

Null Hypothesis: LNG is stationary

Exogenous: Constant

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

LM-Stat.

0.523003 Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic

0.739000 1% level Asymptotic critical values*:

0.463000 5% level

0.347000 10% level

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

0.019742 Residual variance (no correction)

0.067123 HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Null Hypothesis: LNG is stationary

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

LM-Stat.

0.128400 Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic

0.216000 1% level Asymptotic critical values*:

0.146000 5% level

0.119000 10% level

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

0.009129 Residual variance (no correction)

0.019107 HAC corrected variance (Bartlett kernel)

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي E-view09

الملحق رقم (02): دراسة استقرارية المتغيرات عند الفرق الأول باختبار KPSS

المتغير DC:

Null Hypothesis: D(LNDC) is stationary		
Exogenous: Constant		
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
LM-Stat.		
0.167479 Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		
0.739000	1% level	Asymptotic critical values*:
0.463000	5% level	
0.347000	10% level	
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)		
0.020009 Residual variance (no correction)		
0.020009 HAC corrected variance (Bartlett kernel)		

Null Hypothesis: D(LNDC) is stationary		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
LM-Stat.		
0.064750 Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		
0.216000	1% level	Asymptotic critical values*:
0.146000	5% level	
0.119000	10% level	
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)		
0.019309 Residual variance (no correction)		
0.016718 HAC corrected variance (Bartlett kernel)		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي E-view 09.

المتغير G:

Null Hypothesis: D(LNG) is stationary		
Exogenous: Constant		
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
LM-Stat.		
0.086291 Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		
0.739000	1% level	Asymptotic critical values*:
0.463000	5% level	

0.347000	10% level
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)	
0.008963	Residual variance (no correction)
0.004486	HAC corrected variance (Bartlett kernel)
Null Hypothesis: D(LNG) is stationary Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	
LM-Stat.	
0.067724	Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic
0.216000	1% level Asymptotic critical values*:
0.146000	5% level
0.119000	10% level
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)	
0.008941	Residual variance (no correction)
0.004379	HAC corrected variance (Bartlett kernel)

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي E-view 09.

الملحق رقم (03): نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى القصير

Dependent Variable: NH_EXP
Method: ARDL
Date: 03/14/26 Time: 21:33
Sample (adjusted): 2000 2024
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): HHI LNDC LNG
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 125
Selected Model: ARDL(1, 3, 2, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
NH_EXP(-1)	-0.186581	0.257020	-0.725940	0.4830
HHI	-0.476597	0.209827	-2.271385	0.0442
HHI(-1)	-0.457991	0.247791	-1.848296	0.0916
HHI(-2)	-0.052709	0.229343	-0.229825	0.8224
HHI(-3)	0.328744	0.221422	1.484698	0.1657
LNDC	0.138713	0.039292	3.530264	0.0047
LNDC(-1)	-0.119302	0.055425	-2.152478	0.0544
LNDC(-2)	0.077419	0.043008	1.800119	0.0993
LNG	-0.254857	0.080767	-3.155462	0.0092
LNG(-1)	0.037614	0.054719	0.687401	0.5061
LNG(-2)	-0.174538	0.055639	-3.136972	0.0095
LNG(-3)	-0.100242	0.052721	-1.901374	0.0838
LNG(-4)	-0.130106	0.055564	-2.341568	0.0391

C	3.210127	0.715133	4.488855	0.0009
R-squared	0.908473	Mean dependent var	0.794000	
Adjusted R-squared	0.800304	S.D. dependent var	0.032987	
S.E. of regression	0.014741	Akaike info criterion	-5.297323	
Sum squared resid	0.002390	Schwarz criterion	-4.614753	
Log likelihood	80.21654	Hannan-Quinn criter.	-5.108007	
F-statistic	8.398666	Durbin-Watson stat	1.936863	
Prob(F-statistic)	0.000602			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي E-view 09.

الملحق رقم (04): نتائج إختبار التكامل المشترك (Bounds Test)

ARDL Bounds Test

Date: 03/14/26 Time: 18:21

Sample: 2000 2024

Included observations: 25

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.126235	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي E-view 09.

الملحق رقم (05): نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: NH_EXP

Selected Model: ARDL(1, 3, 2, 4)

Date: 03/14/26 Time: 18:29

Sample: 1996 2024

Included observations: 25

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(HHI)	-0.476597	0.209827	-2.271385	0.0442
D(HHI(-1))	0.052709	0.229343	0.229825	0.8224
D(HHI(-2))	-0.328744	0.221422	-1.484698	0.1657
D(LNDC)	0.138713	0.039292	3.530264	0.0047
D(LNDC(-1))	-0.077419	0.043008	-1.800119	0.0993
D(LNG)	-0.254857	0.080767	-3.155462	0.0092
D(LNG(-1))	0.174538	0.055639	3.136972	0.0095
D(LNG(-2))	0.100242	0.052721	1.901374	0.0838
D(LNG(-3))	0.130106	0.055564	2.341568	0.0391
CointEq(-1)	-1.186581	0.257020	-4.616689	0.0007

Cointeq = NH_EXP - (-0.5550*HHI + 0.0816*LNDC -0.5243*LNG + 2.7054)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HHI	-0.555000	0.113886	-4.873293	0.0005
LNDC	0.081604	0.016029	5.091166	0.0003
LNG	-0.524303	0.065375	-8.019947	0.0000
C	2.705358	0.214592	12.606978	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي E-view 09.

الملحق رقم (06) نتائج اختبار عدم تباين حد الخطأ العشوائي.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.773454	Prob. F(1,22)	0.1966
Obs*R-squared	1.790354	Prob. Chi-Square(1)	0.1809

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي E-view 09.

الملحق رقم (07) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.9643	Prob. F(2,9)	0.036524	F-statistic
0.9043	Prob. Chi-Square(2)	0.201278	Obs*R-squared

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي E-view 09.